الأوضاع السياسيّة في الدولة العثمانيّة في عهد السلطان عبد المجيد الأول 1839–1861م ودور الدول الأوروبيّة فيها (العراق والجزيرة العربيّة أنموذجاً)

العنوان

محتويات البحث

الملخص

المقدمة :

1- مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه .

2- أهداف البحث وأسئلته .

3- فرضيات البحث وخدوده.

4- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية .

5- الإطار النظري والدراسات السابقة.

6- منهج البحث وإجراءاته.

7- عرض البحث والمناقشة والتحليل حيث تمَّ اتباع الخطة التاليّة في عرض البحث :

أولاً: الأوضاع السياسيّة في العراق:

1- إعادة العراق للحكم العثماني المباشر وولاية علي رضا باشا (1831-1842م)

2- سياسة محمد نجيب باشا تجاه العشائر العربيّة.

3- حادثة كربلاء 1843م وأثرها على العلاقات الفارسيّة العثمانيّة.

4- ولاة بغداد بعد محمد نجيب باشا.

ثانياً: الأوضاع السياسية في الجزيرة العربية :

1- الترقب البريطاني للتحرك المصري تجاه البحرين.

2-الأوضاع السياسية في الحجاز .

أ- فترة إمارة الشريف محمد بن عون (1827-1851م).

ب- فترة إمارة الشريف عبد المطلب بن غالب بن مساعد .

ج- الشريف عبد الله بن محمد بن عون (1857-1877م)

3- الأوضاع السياسية في نجد .

أ- الصراع بين خالد بن سعود وعبد الله ثنيان على حكم نجد.

ب- نهاية حكم عبد الله بن ثنيان وتسلم فيصل بن تركي.

4- الأوضاع السياسية في عمان.

أ- الأوضاع السياسية في ساحل عمان .

5- الأوضاع السياسية في البحرين.

6- مجمل الأوضاع السياسية في الكويت.

7- الأوضاع السياسية في الكويت.

أ- الاحتلال البريطاني لعدن عام 1839م.

ب- المقاومة اليمنية للاحتلال البريطاني لعدن.

8- الخاتمة

9- نتائج البحث.

10- المصادر والمراجع.

الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول 1839–1861م ودور الدول الأوروبية فيها (العراق والجزيرة العربية أنموذجاً)

الدكتور المشرف : علاء الدين جبور .

المشرف المساعد : د.ربيع عثمان.

الطالبة : سناء محمد يوسف .

الملخص

تعدُّ فترة حكم لسلطان عبد المجيد الأول 1839–1861م من أبرز الفترات التي كان لها وقع في تاريخ الدولة العثمانية ،حيث شهدت تطورات سياسية حاسمة في الدولة العثمانية، تجلّت بحدوث المشكلات الداخلية والخارجية الجمّة ،وسادت الاضطرابات والتمردات والحروب والنزاعات الانفصالية والطائفية ،وبلغ التنافس أوجه بين الدول الأوروبية الكبرى(فرنسا – بريطانيا – روسيا – النمسا)وقد كان مسرح هذا التنافس في ولاية بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية كونها تتمتع بموقع استراتيجي هام ، ووجود الأماكن المقدسة ،ومصدر مهم للمواد الأولية الصناعية والمعادن ،ووجود الأماكن المقدسة وكل ذلك جعل الدول الأوربية تتنافس للسيطرة عليها وتتدخل في الشؤون الداخلية وتديرها وفقاً لمصالحها عن طريق القناصل والتجار .

كلمات مفتاحية : عبد المجيد الأول / الدولة العثمانية / الحروب الطائفية / الدول الأوروبية

The political situation in the Ottoman Empire during the reign of sultan Abdul Majid 1839-1861and the role of European countries (in it (the levant –Iraq –the Arabian peninsula as an examble

The reign of sultan Abdul Maid is considered one of the Most prominent periods in the history of the Ottoman Empire it Witnessed decisive political developments ; including internal and external problems unrest ; rebellions ;wars and separatist conflicts ;the rivalry also reached its peak between the major European countries (Britain , France ,Austria, and Russia) the Levant ,Iraq, and the Arabian peninsula were the scene of this rivalry because they enjoyed an important strategic location ,the presence of holy places and raw materials for industry ,all of this made European countries compete for control and interference in internal affairs and administration according .to their interests through consuls and merchants

Key words: Aubd Mageed AL-Awal, Ottoman Empire ,Sectarian war, European countries

المقدمة :

مع بداية القرن التاسع عشر كانت الدّولة العثمانيّة قد وصلت إلى درجة متقدمة من الضعف الذي دبَّ في أوصالها نتيجة لعدة تراكمات، وبمرور الزمن استشرى ذلك الوهن مما أدّى إلى تقلص نفوذها واقتسام تركة الرجل المريض بين الدول الأوروبيّة، التي كان لها الدور الأكبر في تقلص وتفكك هذه الإمبراطوريّة الكبيرة، وقد بلغت ذروة هذا الضعف في عهد السلطان عبد المجيد الأول(1839–1861م) الذي خلف أباه السلطان محمود الثاني(1808–1839م) وهو صبي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، حيث كانت الدّولة في حالة انهيار شبه تام، إذ أصبحت بلا جيش بفعل خسارة الجيوش العثمانيّة أمام المصريين، وبلا أسطول بفعل انضمام الأسطول العثماني طواعيّة إلى الأسطول المصري في الإسكندريّة بقيادة القائد العام أحمد باشا، وبالتالي بدون سلطان بفعل صغر سنِّ عبد المجيد الأول الذي وجد نفسه أمام تحديات ومشكلات داخليّة وخارجيّة جمّة، فسادت في عهده الاضطرابات والتّمردات والحروب والنزعات الانفصاليّة والطائفيّة، كما بلغ التنافس أوجه بين الدول الأوروبيّة الكبرى (فرنسا – إنكلترا – روسيا – النمسا)، حيث أخذت تستغل ظروف الدولة وضعفها للحصول على مكاسبها متخذةً ذرائع ووسائل مختلفة، فقد عملت على بَثِّ الدسائس وخلق النعرات الطائفيّة، ثمَّ إثارة المتاعب في وجه الدولة وإظهارها بمظهر العاجزة عن السيطرة على الوضع وإيجاد التوازن بين رعاياها، ولم تكن هذه الوتيرة الوحيدة التي سارت عليها بل عمدت لاستغلال المعاهدات والامتيازات السابقة الممنوحة لها، وإغراق الدولة العثمانيّة في الديون حتى يتسنى لها فرض ما تريد وتسيير قرارات السلطان وفقاً لمصالحها.

إشكالية البحث:

يطرح هذا البحث إشكاليات عدة أهمها:

إلى أي حد ساهمت الدول الأوروبية في رسم مسار الأحداث السياسية ؟وما هو سبب تركز نشاطها في العراق بالدرجة الأولى ثمّ في الجزيرة العربية بالدرجة الثانية عن غيرها من الولايات؟ هل نجحت الدولة العثمانية في فرض السلطة المركزية في هذه الولايات وكيف تجلت مظاهر الرفض لسلطتها؟

أهمية البحث:

تأتي أهميّة هذا البحث من الأساس والمحور الذي يدور حوله، حيث يلقي الضوء على فترةٍ مهمةٍ من تاريخ الدّولة العثمانيّة بعامة وتاريخ السلطان عبد المجيد الأول بخاصة، التي كانت متميّزة بمنهجها وظروفها وتحدياتها عن الفترات التي سبقتها ، فضلاً عن كونه يعرض تفاصيل وأحداث فترة فاصلة وتحوّليّة في السياسة الخارجيّة التي تبناها السلطان عبد المجيد الأول، وكيفية تجاوبه مع سياسات الدول الكبرى ومحاولته وضع حدّاً لتدخلها ومواكبة مسيرة التطور الغربي بما يرقى بدولته لمصافِّ هذه الدول ، كما أنّه يبرز الأثر الفعّال الذي أدّته الدول الأوروبيّة في توجيه مسار الأحداث بما يخدم مصالها، وكيف تمكّنت من خلال نافذة الإصلاح من التدخل في الشؤون الداخليّة للدّولة، واستغلال الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الدّولة العثمانيّة لفرض قراراتها على السلطان وتعزيز نظام الامتيازات الذي يصبُّ في صالحها.

الجديد في الموضوع :

أنه يهتم بإلقاء الضوء على تطور الأوضاع السياسية للدولة العثمانية، في عهد السلطان عبد المجيد الأول وعلى دور الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا في توجيه مسار الأحداث بما يخدم مصالحها ،اعطائها أولوية في ذلك للعراق والجزيرة العربية كونها حظت بأهمية الدول الأوروبية أكثر من غيرها، بحكم موقعها الاستراتيجي وهو ما لم يحظى بأهمية الدراسات السابقة التي ركزت على تناول الإصلاح في هذه الفترة .

أهداف البحث وأسئلته:

يهدف البحث إلى التعرف على أوضاع الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول1839-1861مالعراق والجزيرة العربية أنموذجاً كون هذه الفترة كانت مفصلية في تاريخ الدولة العثمانية وعلى أن هذه المناطق كانت مسرح للتنافس الأوروبي وقد أجاب البحث عن العديد من التساؤلات نذكر منها على سبيل المثال:

1. ما هو الدور البارز الذي أدته بريطانيا في تطور الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية ؟

2. ما هي الأسباب التي جعلت سياسية فرض السلطة لمركزية تبوء بالفشل ؟

3. ما هي ردود الفعل الأوروبية (فرنسا – روسيا – النمسا)على سياسية بريطانيا ؟وكيف قامت الدول الأوروبية باستغلال الحروب الطائفية للتدخل في شؤون الدولة واستخدامها كوسيلة ضغط ضد الدولة العثمانية، استطاعت بذريعتها سحب امتيازات ومعاهدات تصبُّ في مصالحها ؟

فرضيات البحث:

تناول البحث فرضيات عديدة في قوة شخصية السلطان عبد المجيد الأول 1839-1861م وحسن سياسته في توطيد الأوضاع السياسية، ومدى تأثير القناصل الأوروبيون عليه وعلى قراراته، وعلى

رأسهم القناصل البريطانيين، وكيف كانت ردة فعل الدول الأوروبية الأخرى على النشاط البريطاني في الدولة العثمانية .

حدود البحث :

الحدود الزمنية : التطرق إلى فترة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية (1839–1861م)

الحدود المكانية: العراق والجزيرة العربية.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية :

سياسة التحالف : تعني تجمع دولتين أو أكثر في حلف واحد لمواجهة قوة أخرى ،وذلك تحقيقاً للتوازن فيما بينها .وحماية الأمن القومي لهذه الدول والدفاع عن مصالحها الوطنية .

النزعة الانفصالية : هي حركات سياسية وشعبية للمطالبة بالانفصال والاستقلال عن دولة ما من أجل تكوين كيان أو دولة قومية أو دينية أو عرقية وظهرت نتيجة الإحساس بالتهميش والإهمال من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر على تلك الدولة .

المؤتمر: هو تجمع ثقافي تحت عنوان أو موضوع محدد يُدعى إليه المتخصصون في مجال ما ويقدمون أبحاثاً وأوراق عمل تعالج قضية من قضايا المؤتمر،عادة ما يمتد لأيام يتم خلالها مناقشة الأبحاث وأوراق العمل،ثم تختتم فعالية المؤتمر بقراءة التوصيات الختامية.

المعاهدة: توافق إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي على إحداث آثار قانونية معينة طبقاً لقواعد القانون الدولي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تحدثت عن تطور الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية وتناولها مجمل التطورات السياسية في الدولة العثمانية ودور وهدف الدول الأوربية فيها:

• كتاب (التنصير الأمريكي في بلاد الشام 1834–1914) لمؤلّفه عبد الرزاق عيسى ،تألّف هذا البحث من تمهيد وستة فصول، قدم خلالها الباحث مادة خصبة لماهية التبشير في ولاية بلاد الشام ،فقد عرض الباحث في الفصل الأول منه أوضاع مختلف الطوائف في ولاية بلاد الشام، في حين اختصَّ الفصلان الثاني والثالث في عرض معلومات عن الإرسالية الأمريكية وتأسيسها ونشاطها الديني في بلاد الشام، بينما تطرّق الفصل الرابع للنشاط التبشيري في سورية والمتمثل بإنشاء الكلية الإنجيلية وأقسامها، في الوقت الذي وضّح الفصل الخامس منه التأثير الأمريكي في الفكر العربي في مجال الطّباعة والمدارس والصحافة، وقد تمَّ الاعتماد على هذا الفصل كونه يقدم معلومات قيمة، وتمَّ الاعتماد أيضاً على فصله السادس والأخير الذي قدم عرضاً لمختلف الآراء والمواقف و ردودّ الفعل تجاه النشاط التبشيري الأمريكي من قبل الدولة العثمانيّة ومختلف الطوائف الأخرى .

• كتاب (سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية 1909–1839): لمؤلفه يوسف حسين عمر، وهو عبارة عن بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس بالقاهرة، وهو من الكتب القيّمة التي سنعتمد عليها في بحثنا؛ إذ يعرض المؤلف في فصوله السبعة الدور الكبير لبريطانيا في مسار الأحداث في تاريخ الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وقد اعتمد البحث عليه في دراسة الآلية التي سارت عليها بريطانيا وفرنسا.

• كتاب (تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية): لمؤلفه أنكه لهارد الذي قام بترجمته أ.د محمود علي عامر، وقد تدّرج هذا الكتاب في ثلاثة أقسام كل قسم يحتوي على عدة أبواب، وقد تمَّ الاعتماد عليه في دراستنا اعتماداً كلياً؛ إذ إنّه ينطوي على مادة تاريخية غنية تخصُّ الإصلاحات، وماهيتها، وروادها، وآلية تنفيذها، وتحدياتها الداخليّة والخارجيّة، ويستعرض مواقف مختلف الطوائف

والعامة من العثمانيين (إقطاعيين –فلاحين –الحرفيين –والتجار) فضلاً عن مواقف الدول الأوروبيّة، وقد اختصَّ في فترة حكم السلطان محمود الثاني وابنه عبد المجيد الأول، وقد تمّ الاعتماد عليه في الفصلين الثاني والثالث من بحثنا لما فيه من معلومات قيمة تخدم بحثنا .

• كتاب (الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869–1917،) لمؤلفه الدكتور جميل موسى النجار وهذا الكتاب هو بالأصل أطروحة دكتوراه نوقشت عام 1989في جامعة القاهرة ، وكونه متقدماً على فترة بحثنا فقد قدم معلومات شاملة مختصرة عن الفترة السابقة له وهو ما صبَّ في مصلحة بحثنا وأغناه بالمعلومات، وقد قُسّمَ هذا الكتاب إلى مدخل تمهيدي وثمانيّة فصول ،عَرض الباحث في فصله الأول جغرافية ولاية بغداد وتقسيماتها وطبوغرافية الولاية، في حين تطرّق في فصله الثاني للتقسيمات الإداريّة للولاية وخارجها، وعَرض في الفصل الثالث المجالس والبلديات في الولاية، في حين سلّط الضوء في فصليه الرابع والخامس على الجهاز العسكري القضائي والمدني والمحاكم في الولاية، في حين استعرض في فصوله الأربعة والأخيرة إدارة الأوقاف والأراضي والخدمات العامة التعليميّة والثقافيّة والصحيّة في الولاية، وقد تمَّ الاعتماد على فصوله كاملة في عرض مجمل الأحداث السياسيّة للولاية ودور ولاتها في فرض السلطة المركزيّة وإدخال الإصلاحات .

منهج البحث وإجراءاته:

المنهج الذي تمَّ اعتماده أثناء كتابة هذا البحث هو منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي القائم على جمع المعلومات من المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث ،ومن ثم دراستها وتطبيقها وتحليلها والمقارنة بينها والوصول للمعلومة التاريخية الصحيحة .مع الالتزام بمنهجية البحث التاريخي الصحيحة سواء ما تعلق منها بالمعرفة التاريخية المنظمة القائمة على الشمول والجمع

والعرض وتقاطع المعلومات عن ما كتب في تلك المرحلة ،بالإضافة للمعالجة الموضوعية المتعلقة بالصياغة والتركيب الصحيح وبالتالي تقديم دراسة علمية تعتمد على القراءة الصحيحة للأحداث التاريخية ووضعها في إطار يخدم القراء والباحثين.

أولاً: الأوضاع السياسيّة في العراق :

1- إعادة العراق للحكم العثماني المباشر وولاية علي رضا باشا (1831-1842م):

كانت إيالة بغداد تحت حكم المماليك الذين استمر حكمهم فيها حتى عمد السلطان محمود الثاني لتصفية حكمهم، وعهد في ذلك لباشا حلب على رضا[1] الذي تمكّن عام 1831م من دخول بغداد على رأس جيش أُعدَّ لإرجاعها لسيطرة الدولة العثمانيّة المباشرة، وإنهاء حكم المماليك شبه المستقل فيها، وكان انتشارُ الطاعون وفيضان نهر دجلة أثناء الحصار عاملاً مساعداً لاستسلام واليها داوود باشا (1817-1831م)[2] ليكون آخر ولاة المماليك [3] وبذلك سيطرت الدولة العثمانية مباشرة على بغداد وتقلد على رضا باشا أمر الإيالة تنفيذاً للاتفاق المُبرم بينه وبين السلطان محمود

[4]علي رضا اللاظ : قائد عسكري عثماني أنهى حكم المماليك في العراق وأصبح والياً على بغداد، تولى مناصب عديدة منها كتخدا(معاون والي)وتولى منصب والي حلب ووالي ديار بكر. زيدان ، جرجي ،مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،جزأين ،ج1، 2012م ،ص49.

[5] داوود باشا :هو آخر ولاة المماليك الذين حكموا مدينة بغداد، ولد في جورجيا وبُيع ف بغداد مملوكاً ثُمَّ اعتنق دين الإسلام وتعرف على الوالي سليمان باشا ،وتزوج من ابنته وتدرج في أرقى المناصب ،ومن ثمَّ أصبح والياً على بغداد. جرجي ،مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، المرجع لسابق ص98.

[3] المماليك: صنف من العبيد أصلهم من الأتراك والجراكسة والمغول كانوا في الأصل أرقاء جلبهم المصريون إلى مصر في القرن العاشر الهجري ثم السلاطين المتأخرون من الأيوبيين كي يُدَّربوا على الجندية وخدمة السلطان ،وارتقى بعضهم إلى مناصب رفيعة في الدولة .الشهابي ،قتيبة ،معجم ألقاب أرباب السلطان في الدولة الإسلامية، منشورات وزارة الثقافة ،دمشق ،1995، ص132.

الثاني، واستمر في حكمها لمدة أحد عشر سنة (1831–1842م) ثمَّ تتابع بعده عشرة باشوات على حكم الإيّالة قبل أن يتولى أمورها مدحت باشا عام 1869م، [1] وعندما دخل علي رضا باشا بغداد عام 1832م كانت مسؤولياته واسعة النطاق، حيث كان والياً على بغداد، والموصل[2] وديار بكر،[3] كما كان مسؤولاً عن أمور كردستان (ولاية شهرزور)[4]، وعن متسلّميه البصرة، وكانت ظروف سيئة، إذ كان الطاعون قد أرهق البلاد وأصاب المدن بخسائر فادحة في الأرواح، وكان العراق مفككاً إلى مجموعات قوية من العصبيات ،العصبية المملوكية في بغداد وخارجها، وكانت تعمل على أن تستعيد الحكم إما بالقوة أو بالأساليب السلمية.[5]

[1] رخاوي ،راضية ، التنافس الإنجليزي –الالماني في العراق 1871-1918 ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة جيلالي بونعامة ،العراق، ص10-13 .

[2] الموصل: مدينة ومركز محافظة نينوى وتعتبر ثاني أكبر مدينة في العراق من حيث السكان والمساحة بعد بغداد .ريمون ،أندريه ،المدن الكبرى في العهد العثماني ،تر:لطيف فروج ، دار الفكر للدراسات ،القاهرة ،د.ط،د.ع ،ص56.

[3] ديار بكر: آمد أكبر مدينة جنوب شرق الأناضول ،وضعها الحلفاء ضمن كردستان المقترحة في معاهدة سيفر التي رسمت حدود الشرق الأوسط بعد انهيار الدولة العثمانية لكن أخضعت لتركيا بموجب معاهدة لوزان بين تركيا وبريطانيا وفرنسا . الموسوعة الميسرة، إشراف: محمد شفيق غربال ،المكتبة العصرية ، بيروت ،مج1،ط3،جزأين ،ج1، 2009،ص1480.

[4] ولاية شهرزور: حلبجة الجديدة ،بلدة كردية عراقية ومركز قضاء تابعة لمحافظة السليمانية تقع جنوب شرق السليمانية وكانت إحدى إيالات الدولة العثمانية وتغطي اليوم أجزاء من أراضي ما يعرف اليوم بكردستان .عبد الله،إيناس سعدي ،تاريخ العراق الحديث، دارمكتبة عدنان،بغداد،ط1، 2014 ،ص419.

[5] عصبية آل عبد الجليل في الموصل،والإمارات الكردية والتي كانت تتألف من الإمارة الصورانية في رواندوز ،البهدينانية في العمادية ،البوتانية في جزيرة ابن عمر،والبابانية في السليمانية ،بالإضافة للعشائر الكردية ،والعشائر العربية وعلى رأسها عشيرة شمر الحربا تحت زعامة صفوق في الجزيرة العراقية ، وعشيرة المنتفق وشيخها عقيل السعدون في جنوب العراق وعشائر زبيد وبني لام والدليم وغيرها من عشائر وسط العراق وجنوبه وعشائر كعب المرتكزة على الفلاحية والمحمرة في دلتا النهر كارون ،عصبية العقيل النجديين في الكرخ ،والعصبية العربية في البصرة والزبيرينظر : نوار ،عبد العزيز سليمان ،تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،القاهرة ، د.ط ،1968 ، ص60 .

وقد عمل علي رضا خلال حكمه على إخضاع القبائل الخارجة على سلطته، فعمد إلى ضرب قبيلة بأخرى، كما اتّبع سياسة التبذير في صرف أموال الحكومة مما سبب في خواء خزانة الإيّالة،[1]وبالتالي لجوئه لسدَّ هذا النقص عن طريق التغريم والمصادرة وأبقى على نظام الالتزام في جباية أموال الحكومة، أمّا فيما يخصُّ الأحداث العامة فقد تأثر العراق أثناء حكم على رضا باشا بالأحداث السائدة في دمشق، فيما يخصُّ تقدم القوات المصرية فيها وسيطرتها على المنطقة، وهذا ما حفز الثورات في المدن العراقية ضد السلطات العثمانيّة.[2] حيث أعلنت قبائل شمر والعقيل وزبيد، ومتسلما عانة وهيت على الفرات انضمامها للقوات المصريّة،[3] وهو ما دفع علي رضا باشا للقضاء على هذه التمردات فوجه ضربته للمماليك في بغداد وخارجها، فقام بجمعهم في حفل لقراءة فرمانات السلطان وقضى عليهم، كما استطاع القضاء على ثورة عبد الغني جميل[4] مفتي بغداد فسيطر بذلك على النصف الشرقي من بغداد وهو الرّصافة، أما الكرخ الواقعة على الضفة الغربيّة لدجلة فكانت تحت سيطرة عشيرة العقيل النجدية وتمكن من إخضاعها لحكمه،[5] كما وجه علي رضا باشا اهتمامه إلى جنوب ووسط العراق وحرضه على ذلك FONTAPY فونتابيه القنصل الفرنسي الذي كان يخشى وقوع المحمّرة[6] تحت سيطرة الإنكليز، فقدّم المشورة العسكريّة والسياسيّة والخرائط اللازمة، وكتب أسماء المواقع باللغة التركيّة تسهيلاً لسير الحملة، وقد نجح في إخضاعها

[1] المرجع نفسه، ص61-63 .

[2] عبد الله ،تاريخ العراق ،المرجع السابق،ص419.

[3] عبد الله ،تاريخ العراق ،المرجع السابق،ص419.

[4] عبد الغني جميل : هو عبد الغني بن عبد الرزاق بن محمد جميل بن عبد الجليل بن الشيخ القاضي جميل أفندي، ولد عام 1780وأصله ونسبه من بلاد الشام لكن عائلته قطنت العراق ، عالم وشاعر وكاتب، شغل منصب مفتي بلاد الشام والعراق .الدروبي ،إبراهيم ،البغداديون ،أخبارهم ومجالسهم ،مطبعة الرابطة،بغداد ،ط1، 1958،ص.124

[5] نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود، المرجع السابق ،ص68.

[6] المحمرة :مدينة إيرانية تقع على الضفة الشرقية لشط العرب في محافظة خوزستان في جنوب غرب إيران ،تأسست على يد يوسف بن مرداو شيخ قبيلة البوكاسب عام 1812م وكانت تسمى سابقاً بيان وسميت بالمحمرة نسبة إلى زراعة الأرز الأحمر . الموسوعة العربية ،مرجع سابق ،ص1498.

عام1837م،[1] كذلك قام بمحاولة إخضاع كربلاء والنجف اللتين كانتا تقاومان تعيين ولاة أتراك عليها ولا يربطها بباشوية بغداد سوى دفع الضرائب، واتبع علي رضا باشا الحيلة في دخولها حيث ادّعى زيارته لمقام الحسين عليه السلام، لكن الأهالي رفضوا دخوله إليها دون شروط حيث كانت خاضعة لسيطرة اليارمزية، فاكتفى بإسناد الحكم إلى وهاب طعمة، كما قام بالمشاركة في إخضاع الإمارات الكردية في شمال العراق كالبابانية في السليمانية،[2] والبهدينانية في العمادية،[3] وإمارة محمد باشا ميركور[4] في رواندوز[5].

وقام علي رضا باشا بإسناد حكم كردستان إلى القائد العثماني محمد إينجة البيرقدار، كما كلّفه بالسيطرة على مقاليد الأمور في الموصل، وبالفعل تمكن من دخولها وإنهاء حكم آل عبد الجليل ، ومن بعدها قام علي رضا باشا بإسناد حكم الموصل إلى محمد سعيد آل ياسين ،لأنّه اعتقد أنّ إسناد الحكم في هذه الولاية لشخص تركي قد يثير المتاعب، لأنَّ الأهالي قد اعتادوا أن يكون الحاكم من بينهم ، ولأنَّ ظروف العراق كانت لا تساعد علي رضا باشا لفرض الحكم المباشر

[1] طقوش ،محمد سهيل ،تاريخ العراق الحديث والمعاصر ،دار النفائس ،بيروت ،ط1، 2015 ص77 .

[2] الإمارة البابانية (1649-1851)ترجع أصولهم للقبائل الكردية التي كانت منطقة بَشْدَرفي شمال العراق وإن رئيس قبيلة أحمد الفقيه استلم لقب به به أو بابان من السلطان العثماني مكافئة لصراعهم مع الصفويين عاصمتهم السليمانية. العامري ،ثامر عبد الحسن ،موسوعة العشائر العراقية ،مكتبة الصفا والمروي ،لندن،ج4،د.ط،ص54.

[3] الإمارة البهدينانية :هي من أقدم المستقلة ،يعود قيامها إلى 1367في كردستان العراق على يد الملك بهاء الدين العباسي،أحد أحفاد الخليفة المستعصم بالله ،عاصمتها مدينة العمادية، قُضي عليها من قبل إمارة سوران عام 1834م . العامري ،المرجع السابق،ص34.

[4] محمد باشا ميركور:أو محمد الرواندزي يلقب ميركور أي الأمير الأعمى، وهو أحد أمراء الإمارة السورانية التي تأسست في القرن 12م تسلم السلطة عام 1813،عُرف عنه قساوته في القضاء على خصومه . العامري ، المرجع نفسه ،ص57.

[5] أولسك ، روبرت دبيلو ، حصار الموصل والعلاقات العثمانية – الفارسية 1718-1843 ، تر: عبد الرحمن بن الحاج، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ، ط1 ، 1983 ، ص76-78 .

بالقوة، فضلاً عن أن تعيين حاكم من أسرة آل ياسين يحول دون النزاع بين الأسرتين الجليلية والعمرية، اللتين كانتا تتنافسان على الحكم في الفترة الأخيرة ، ورغم ذلك لم يكن محمد سعيد ذا شخصية قوية ولم يستطع الصمود أمام توسع محمد بك أمير راوندوز، مما اضطره[1] لإعادة محمد إينجة البيرقدار الذي حكم ما بين (1833–1843م)، والذي كان من الولاة الأقوياء ففي عهده عادت الموصل للسيادة المركزيّة العثمانيّة قبل صدور خط شريف كلخانة عام 1839م ، كما قامت في عهده العديد من الاضطرابات في الموصل ،وبخاصة في تلعفر وسنجار ومناطق اليزيدية لكنه قمعها بعنف، كما عرف عنه قيامه بالعديد من الاصلاحات حيث أنشأ حكومة محلية قوية في الموصل، واعتمد في تأمين مالية الولاية على الضرائب المفروضة، على المكوس والأعشار والسقفات وتعداد الأغنام وعشر الحاصلات الزراعية، كما اهتم بأمور الجيش وتنظيم شؤونه الاقتصاديّة والصحيّة، فأسّس عدة أفران خاصة به، ومعملاً لصنع المدافع والقنابل والبارود أسماه بالطوب خانة، وأنشأ مستشفى في الموصل وفتح شوارع عدة فيها ،جدد بعض المساجد، نجح في تنظيم الأمن واستحدث جهاز الدرك والشرطة ،وأنشأ الثكنات العسكرية الخاصة بالجيش، وفرض التجنيد الإجباري مما أثار الأهالي ضده لكنه قمع تمردهم، ورغم كل ما قام به فقد ركز محمد إينجه البيرقدار في اصلاحاته على الجانب العسكري وأغفل بقية الجوانب، حيث لم يَبنِ مدرسة واحدة ولم يهتم بأمور التعليم. [2]

2– سياسة محمد نجيب باشا تجاه العشائر العربيّة :

[1] نوار ،تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود ،مرجع السابق ،82-86 .
[2] عبد الله ،تاريخ العراق الحديث ،مرجع سابق ،ص421.

كان الدافع الأساسي لنجيب باشا[1] هو وضع حد لاستقلال العشائر عن سلطة الحكومة ، فتمكن من إخضاع عشيرة شمر الجربا وعشيرة العقيل. [2]وتجدر الإشارة أن سياسية نجيب باشا كانت مختلفة نحو العشائر البدوية من شمر الجربا، مقارنة بالعشائر الريفية وشبه الريفية في وسط وجنوب البلاد،[3] وقد كانت مصدر دخل كبير للخزينة، و يصعب سيطرة الجيش عليها مما جعله يترك أمر العشائر هناك في يد شيوخ العشائر الكبرى الموالية له ليجمعوا له أموال الحكومة، فوضع عشائر بني لام والمعدان تحت حكم شيخ المنتفق، وقد كان بنو لام أعداء للمنتفق مما أدى لثورانها، كما قرب إليه وادى شيخ زبيد ومنحه لقب البكويّة، وأطلق يده لجمع الأموال من عشائر الهندية التي ثارت فيما بعد بسبب سياسته الجائرة في جمع الضرائب، الأمر الذي دفع نجيب باشا لإرسال عبدي باشا قائد الجيش السادس لإخماد هذه الثورات، وقد كانت هذه أول مهمة تسند إلى الجيش بعد فصل السلطتين المدنية والعسكرية، لكن عبدي التمس أحقية الشعب في مطالبه مما أدى لنشوب الخلاف بينه وبين نجيب باشا.[4]

3- حادثة كربلاء 1843م وأثرها على العلاقات الفارسيّة العثمانيّة :

كانت حادثة كربلاء نتيجة مباشرة لسياسة فرض السلطة المركزية التي أنتهجها الوالي نجيب باشا، وقد كانت مدينة كربلاء تحكم نفسها ذاتيا حيث كان يتولى إدارتها أحد أبناء أسرها وهو السيد وهاب طعمة، وقد كان هذا الحاكم المحلي للمدينة شبه مستقل عن مركز الإيالة في بغداد ، ويتوجب عليه

[1] نجيب باشا :هو أحد الولاة الذين عُيِّن على ولاية بغداد بعد عزل على رضا اللاظ عام 1842م، ينحدر من أصل جورجي ،عمل على إعادة السيطرة على المدن العراقية، حاصر كربلاء، أنشأ الأبنية للدوائر الرسمية، عيَّن أول دفتردار لإيالة بغداد ،عُزل على أثر حادثة كربلاء.عبد الله، تاريخ العراق الحديث، مرجع سابق ،ص115.

[2] نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود ، مرجع سابق ، ص167-171.

[3] نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث 1600-1914م ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، 1968 ، ص 425.

[4] نوار، تاريخ العراق الحديث 1600-1914م ، مرجع سابق ، ص 425.

تعهده للباشا في استتباب الأمن في مدينته ودفع مبلغ سنوي للباشوية مقابل اطلاق يده في جمع الضرائب من سكان المدينة، وتجدر الإشارة أنّ كربلاء اختلفت عن مدن العراق بوجود جماعة تعرف باليارامز،[1]كانت تسيطر على المدينة وتتحكم في شؤونها، وقد وضع نجيب باشا نصب عينيه إخضاع كربلاء والقضاء على اليارامز فيها، حيث منعوه من دخول بغداد إلا ضمن شروط، فلجأ نجيب باشا لإجراء المفاوضات مع وهاب طعمة لدخوله كربلاء لكن هذه المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود ، وعليه عزم لفرض الحصار عليها، وأخبر قناصل بريطانيا وفرنسا وبلاد فارس بذلك لإخراج رعاياهم منها، وأمر قواته بقيادة سعد الله باشا بالتحرك في 21 تشرين الثاني عام 1842م.[2]

وقام بعدها فرض عليها الحصار في 23 كانون أول عام1842م لمدة ثلاثة وعشرون يوماً، ثمَّ أمر باقتحامها في 13 كانون الثاني عام 1843م وسقط جراء ذلك آلاف القتلى، وعليه تأهبت بلاد فارس وجرت الاستعدادات العسكرية على الحدود، [3]في حين سارعت روسيا وبريطانيا للتدخل خوفاً من تأزم الأمور ودعت في أوائل آذار عام 1843م لعقد مباحثات مع الدولة العثمانية للوقوف على أسباب الحادثة، فتمّ ذلك وقامت بعقد اجتماع في أرضروم لكن بلاد فارس لم تحضره،[4] وقاموا بتقديم مسودة تسوية لدى الباب العالي بشأن هذه القضية، وقد ردت الحكومة العثمانية على ذلك بإرسال نامق باشا للتحقيق في مجريات الأمور ، والذي توصل لبراءة نجيب باشا من أحداث كربلاء،

---

[1] اليارامز: وهي كلمة تركية تعني شرير أو غير مطيع المتمرد والمخاصم ،وقد كانت تتحكم بقوة السلاح بالمدينة .أولسك حصار الموصل، مرجع سابق ،ص76-78 .

[2] نورس علاء موسى كاظم ، العراق في العهد العثماني ، دراسات في العلاقات السياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،د.ط، 1979،ص173.

[3] قايا، ديلك ،كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (1840-1876)،تر: حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران ،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،ط1، 2008 ،ص216.

[4] قايا، المرجع نفسه، ص216.

وبأنّ هذه الحادثة كانت الإرهاصات الأولى لها قد أفرزتها حركة التنظيمات العثمانية،[1] لكن بلاد فارس لم تقنع بهذا التقرير، فقامت بريطانيا بإيفاد الرائد فارانت Farrant الموظف في السفارة البريطانية للتحقيق في الحادثة ، والذي أعدَّ تقريره في 15آذار عام1843م، وأكدَّ أن عدد القتلى جراء هذه الحادثة يبلغ خمسة آلاف قتيل، بينهم عدد ليس بالقليل من العرب، وعدد من الفرس والهنود والكشميريين والروس، وأنَّ عمليات النهب جرت دون أن يحرك الجند ساكناً لإيقافها، وقد أيَّده في مضمون هذا التقرير القنصل الفرنسي البارون دي فيمار الذي عُيّنَ في منصبه عام 1840م، والذي لم تكن تربطه مع نجيب باشا علاقات طيبة،[2] وقد أدى هذا التضارب في الآراء لجعل الجو مشحون وأخذت الاستعدادات العسكرية لكلا الجانبين العثماني والفارسي تنطلق، مما دفع بريطانيا وروسيا لاستئناف مفاوضات أرضروم الثانية في 15آذار عام1843م، وبحضور بلاد فارس هذه المرة جرت فيها مباحثات بشأن الحدود ووقعت المعاهدة بعد ذلك في 4 نيسان عام 1847م، وتألفت من تسعة بنود ملخصها ينصُّ على اتفاق الدولتين التخلي عن كل الأموال التي طلبتها من بعضها حتى ذلك الوقت، وأن تأخذ الدولة العثمانية المنطقة الجنوبية الغربية من سنجق زهاب، وأن تأخذ بلاد فارس المنطقة الجنوبية الشرقية منه وصحراء جراند، أما مدينة السليمانية وسنجقها فهو ملك للدولة العثمانية في حين تكون الأراضي الواقعة يسار المحمرة وشط العرب وجزيرة الخضر ولنكركاه لبلاد فارس، [3] بالإضافة إلى تمكن السفن والقوارب الفارسية من الدخول والخروج بحرية في نهر دجلة، كما تقرر تعيين موظفين من الجانبين للنظر بشكل عادل وقانوني

[1] نوار ، عبد العزيز سليمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت، د.ط، جزأين ،ج1، 1971، ص123-127.

[2] الحسني، عبد الرزاق، تسخير كربلاء في واقعة الوالي نجيب باشا عام 1842، مطبعة دار الكتب، بيروت ،د.ط، 1978 ، ص78 .

.

في مشكلات الضرائب والأضرار التي حدثت عند الطرفين بموجب اتفاقية الصداقة الموقعة بين الطرفين. [1]

كما تتعهد الدولة العثمانية بتوطين الفرس الفارين في بورصة، وألاّ تمنعهم هذا المكان وبرد الفارين الآخرين، واتّخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين زيارة الزوار الفرس للأماكن المقدسة بموجب معاهدة أرضروم الأولى الموقعة عام 1823م، كما تتعهد الدولتان بأنهما ستتخذان كافة الإجراءات اللازمة وتطبيقها لمنع غارات النهب والسلب التي تتمُّ على الحدود، ويُتركُ للعشائر مجهولة الصاحب تحديد الأماكن التي تريد أن تقطنها، وختمت تلك المعاهدة باعتبار كل بنود وأحكام المعاهدات السابقة وخاصة أرضروم الأولى عام 1823م نافذة بالكلمة في تلك الاتفاقية الحالية، وتقوم الدولتان بالتصديق والتوقيع على تلك المعاهدة بعد مضي شهرين من تاريخه.[2]

4- ولاة بغداد بعد محمد نجيب باشا :

تسلم ولاية بغدد بعد محمد نجيب باشا (1842-1849م) عبدي باشا(1849-1851م)، ولم يُحدث تغيير في ولايته، إذ استمرت العشائر في الثوران في كردستان والعراق العربي ، وهو ما دفع عبدي باشا لقيادة قواته إلى كردستان، ولتجنب نشوء الفراغ العسكري، جعل عرب شمر تخدم كقوة عسكرية في الولايات بدل القوات التي أرسلت إلى كردستان، وقد كان لذلك تبعيّات سلبية، حيث عملت هذه العشيرة على تأمين مؤنها من القرى التي تمر منها، فهرب أهلها وعمَّ الخراب فيها، وهو ما أثبت

[1] معروف ، أوغلو سنان، العراق في الوثائق العثمانية الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، ط1 2006، ص69.
[2] الكليدار، عبد الجواد، تاريخ كربلاء الحسين عليه السلام ، المكتبة الحيدرية ،النجف ، د.ط،د.ع، ص223-226 .

فشل عبدي باشا في الأمور الإدارية، فقام الباب العالي بعزله وتعيين محمد نامق باشا[1][2] الذي حكم مرتين، الأولى من عام (1851–1853م) والثانية من عام (1862–1867م)، وفي فترة ولايته الأولى كان أيضاً قائداً للجيش، وكان يرى أن أسلوب القوة كفيل بإخضاع العشائر للحكومية، وأرسل عدة حملات لذلك لكنها فشلت، مما اضطره إلى اللجوء لأسلوب التفاوض مع هذه العشائر وتوسيط رجال الدين لإقناعهم بوضع حدٍ لهذه الفتن، [3] وأبرز الثورات التي قامت ضده ثورة وادى شيخ الزبير، وثورة قبيلة عنزة، والمنتفق بقيادة بندر والخزاعل، وشجعت الأحداث بانضمام النجف وكربلاء للتمرد فيما بعد، وقد كان هذا الحلف أخطر حلف يواجهه، فالمنتفق سيدة الجنود، والخزاعل تسيطر على وسط العراق، وبالتالي فأنّها تسيطر على المواصلات العالمية والمحلية، [4] وهو ما جعل بريطانيا والدولة الفارسية تتدخل لإخماد الثورات لكن نامق باشا رفض أيَّة مساعدة ، وقام باستقدام قواته من كردستان، وطلب تعاون شمر الجربا وبني لام لمساعدته، لكن دون جدوى مما أدى لعزله عن ولاية بغداد .[5]

وإسنادها لمحمد رشيد باشا الكوزلكلي(1853–1857م)،[6] وقد تزامن ذلك مع نشوب حرب القرم، الأمر الذي دفع حكومة استانبول لتغيير سياستها تجاه تمرد العشائر ،حيث سعت لتغيير سياسة

[1] نامق باشا :هو محمد أمين نامق باشا (1804-1892م) سياسي عثماني من أهم رجال الدولة العثمانية في القرن 19، شغل منصب والي بغداد مرتين الأولى بين عامي 1851-1852م،والثانية بين 1862-1867م، وتولى منصب الصدر الأعظم كذلك، إليه ينسب إنشاء الأكاديمية الحربية العثمانية ،وتولى منصب الصدر الأعظم كذلك .زيدان ، تراجم مشاهير الشرق ،ص92.

[2] لونكريك، ستيفن همسلي أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، تر: جعفر الخياط ، د.د، بغداد، ط4، 1968، ص216-220.

[3] النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط2 ، 2001 ،ص113.

[4] النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا ، مرجع سابق،ص113.

[5] النجار، المرجع نفسه، ص114.

[6] محمد رشيد الكوزلكلي(1808-1857): ولد في جورجيا عام 1808م ،أسره العثمانيون أثناء حملاتهم ،كان مسيحياً فأسلم وسُمِّي محمد رشيد ،حاز على رتبة يوزباشي، تولى ولاية مدينة

العداء ضدها للحيلولة دون استفادة القوة المعادية من هذه الأزمات ضد الدولة، وللاستفادة من قوة العراق عند اللزوم ،وهو ما جعل محمد رشيد باشا مكلفاً بمهام أخطر من تلك التي كان يكلف بها حكام العراق فقام لذلك بالعديد من الأعمال،[1] فطلب من عشائر عنزة وشمر تقديم خيالتها، واستدعى عبد الله بابان من منفاه في استانبول ليتولى تجميع القوات الكردية والدفاع عن منطقة السليمانية، وبعث كذلك برسول بك آخر الأمراء الصورانيين إلى كركوك لتعزيز الدفاع هناك، ورصد عرب المنتفق لمواجهة قوات حاكم شوشتر، وسيّ إلى زهاو زهاء 3–4 آلاف مقاتل، وطلب من شيخ الكويت أن يواجه الهجوم المنتظر من جهة خرج، كما اتصل رشيد باشا بجابر شيخ المحمرة وتفاهم معه على خطة مشتركة لمواجهة أي هجوم قاسي من المحمرة ضد البصرة، كما قام بزيادة بعض الرسوم، وضمن أملاك الدولة لمن يدفع أكبر قيمة ممكنة، وتمَّ في عهده جمع المال لشراء سفينتين نهريتين صنعتا في بلجيكا وسميتا البصرة وبغداد، كما عمل على جرَّ الأنهار إلى ناحية الحلة، وفتح أنهار جديدة، وبنى سد الصقلاوية غربي الفلوجة، فساهم بذلك على تحسين الري[2]، كماُ طلِبَ منه أن ينسق العمليات مع ما كان يقدمه الإنكليز من إرسال حملة هندية في العراق، وهو ما يستلزم وقوف عشائر وسط وجنوب العرق إلى جانب القيادة العثمانية وبريطانيا، ولأجل ذلك قام محمد رشيد باشا بتثبيت منصور على مشيخة المنتفق، وظلّ منصور بعد ذلك مناصراً له طول مدة ولايته، [3] تمكن الكوزلكلي بعد ذلك من التفاهم مع بقية العشائر والحصول على الضرائب السنوية منها وبعض المتأخرات، وخلف هذا التقرب كان الكوزلكلي يحضر لضربة قاصمة لهذه المشيخة، وبالفعل تمّ له ذلك عام 1856م عندما نجح في اقتحام سوق الشيوخ وتطبيقه لنظام الحكم

خربوت ، وولاية بغداد ، أطلق عليه لقب الكوزلكلي لارتدائه نظارات .لونكريك ،أربعة قرون من تاريخ العراق، مصدر سابق،ص116.

[1] نوار ،تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا ، مرجع السابق، ص177-178.

[2] عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ، مرجع سابق ، ص 414-418.

[3] نوار، عبد العزيز سليمان ، دور العراق العثماني في حرب القرم ، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، مج13،دون عدد ،1967، ص67.

المباشر فيه، وقد ألغى بعض ما كان يجنيه شيوخ المنتفق من ضرائب غير شرعية، وأسند منصب القائمقامية إلى أحد قواد جيشه ويدعى حسين باشا، وقد قدر للكوزكلي ألاَّ يقطف ثمار أعماله إذ وافته المنية بعد ذلك بثلاثة أشهر، وتركت أمور العراق مدة دون والٍ يحكمها، حتى دخلها عمر باشا عام (1857–1859م)[1] مجري الأصل الذي قام بأعمال معاكسة لسابقه إذ قام بسحب القوات من سوق الشيوخ، وإسناد القائمقامية للشيخ منصور عام 1859م الذي التزم ديرة المنتفق.[2]

وأغلب الظن أن ضعف الدولة العثمانية في أعقاب حرب القرم جعلت الوالي ينتهز سياسة السلم من أجل تفادي استخدام الجيش للتقليل من نفقاته، وكذلك فإنّ سياسة الالتزام تضمن للحكومة دخلاً دون أن يبذل جهداً ما، كما قام ببعض الإصلاحات فوجه عنايته للجيش النظامي محاولاً التخلص من المتطوعين (الهايته – الباش بوزق)[3]، وركز جهوده على تطبيق نظام الجندية الإجبارية، وقاوم السكان محاولاته، وكثرت الفتن وترك كثيرون مزارعهم وأوطانهم هرباً من الجندية، وعُرِفَ عنه قسوته في التعامل مع القبائل مما جعل الدولة تعزُله وتُعيَّن كاتب السر مصطفى نوري باشا (1860 –1861م)[4]، وأبرز ما تمَّ في عهده قيام عشيرة البومحمد، وتمردت المنتفق، وساءت أحوال الولاية، فعُزِلَ وعُهِدَ بالولاية إلى مشير الفيلق السادس أحمد توفيق باشا (شباط 1861م– أيلول

[1] عمر باشا :هو من أصل هنغاري (مجري) كن متزوج من فتاة اسمها فاطمة من البوسنة ولديه فتاة تدعى أمينة،تسلم ولاية بغداد وكان جُلّ هدفه تشكيل جيش نظامي ،السبب الذي خلق له معارضة داخلية ، لونكريك ،أربعة قرون من تاريخ العراق ،مصدر سابق ،ص87.

[2] نوار، دور العراق العثماني في حرب القرم ، مرجع سابق، ص67.

[3] الباش بوزوق : نوع من العساكر غير النظامية التي تتطوع في أثناء الحرب ثم تُلحق بالجيش النظامي العثماني وكان أشهر قائد فئة باش بوزوق محمد علي باشا ، عامر، محمود علي ،المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ،العدد، 117-118، 2012 ،ص13.

[4] نوار، دور العراق العثماني في حرب القرم ، مرجع سابق، ص67.

1861م) ،الذي اعتُبرَ خبيراً بأحوال العراق وقادراً على إصلاح أحوالها المالية السيئة، لكنه عُزل أيضاً بعد أن أثبت فشله في تدبيرها.[1][2]

ثانياً :الأوضاع السياسية في الجزيرة العربية :

كانت مجمل الأوضاع السياسيّة للجزيرة تتركز في نجد التي كانت تحت حكم تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود[3] الذي اغتيل على يد أحد أقربائه ويدعى مشاري بن عبد الرحمن بن سعود، بينما كان ابنه فيصل آنذاك منهمكاً في الدفاع عن إقليم الأحساء[4] ضد عدوان حاكم البحرين،

1النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مرجع سابق ،ص213.

2 وجاء بعده للمرة الثانية نامق باشا (1862-1867م) الذي أُعطي صلاحية الإشراف على الفيلق السادس وعلى بغداد والبصرة والموصل وشهرزور، وعمل على تحسين الأوضاع المالية للولاية، وأقام الثكنة (القشلة) ودار الحدادة (الدمير خانة)، كما وصلت الباخرتين بغداد والبصرة اللتين أوصى عليهما في زمن ولايته السابقة، وأودع إدارتهما إلى رئيس أطباء الفيلق، واستُدعِيَ نامق باشا ليصبح وزيراً للحربية، فخلفه لفترة قصيرة حاكم كركوك السابق تقي الدين باشا (1867-1868م) ولكنه فشل كما فشل في ولايته الأولى في إتباع سياسة سلمية مع العشائر فثارت ضده. النجار، المرجع نفسه ،ص213.

3 تركي بن عبد الله :أ حد أمراء نجد وليها بعد مقتل ابن عمه مشاري بن سعود عام 1820م ،كان فاراً من وجه الترك في مقاطعة الخرج في نجد وخرج منها بعد سماعه بمقتل ابن عمه ،وتولى الحكم مكانه وبولايته انتقل الحكم من آل سعود من سلالة عبد العزيز بن محمد إلى أخيه عبد الله بن محمد ،أبرز اعماله استرداد الأحساء والقطيف ،استمر في الحكم إلى أن اغتاله ابن أخته مشاري بن عبد الرحمن بن سعود .دحلان ،أحمد بن زيني ،خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا الحالي ،تح: أبوعبد الله محمد ورأفت عبد العزيز ،مطبوعات أرض الحرمين ،د.م،د.ع،ص392.

4 الإحساء :إحدى المقاطعات العثمانية ،تقع على الساحل الشرقي لشبه جزيرة العرب .العيدروس ،محمد حسن ،السياسية الإدارية في سنجق الأحساء العثماني ،دار المتنبي للطباعة والنشر ، د.م ،د.ع،ص9.

وعندما وصل إليه نبأ مقتل أبيه اتجه إلى الرياض مباشرة وحاصر مشاري في قلعة الرياض، حتى تمكن من دخول القلعة واعمل القتل بمشاري وأنصاره، ونصب نفسه حاكماً على السعوديين. [1]

لم يرضَ محمد على باشا عن هذه الأوضاع في الجزيرة فأراد اختبار مدى خضوع وولاء فيصل بن تركي له، وطلب إليه الانضمام إلى الحملة المرسلة لعسير عام 1836م، لكن فيصل تهرب من ذلك بحجج واهية، مما دفع محمد على باشا لإبدال فيصل بأمير آخر يكون مخلصاً له، ووقع اختياره على خالد بن سعود، [2][3]الذي كان أسيراً لديه، فأطلق سراحه وأرسله مع إسماعيل بك بقوة مصرية لفرض سيطرته على السلطة، وبالفعل تمَّ له ذلك حيث احتل خالد القصيم وهزم فيصل في معركة بالقرب من الرياض، في حين تقدّمت قوات خورشيد باشا للحناكيّة واتخذتها مركزاً لها ثمَّ أخضعت الرياض[4] وعنيزة وتوافد شيوخ وعشائر الأحساء والقطيف وعتيبة على خورشيد باشا لإعلان الولاء له والتفاهم معه ، وقد رد فيصل بن تركي على ذلك بتراجعه إلى مدينة الدلم ليخوض المعركة من وراء أسوارها وانتهت المعركة باستسلامه ونقله إلى القاهرة عام 1838م، [5] واتخذ

---

[1] السعيد ،دلال محمد سليمان ،الإمام تركي بن عبد الله آل سعود 1233-1249ه ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ،ص89.

[2] خالد بن سعود :هو أصغر أخوة عبد الله بن سعود ،وهو من أم حبشية كانت من جواري القصر فتزوجها أبوه سعود بن عبد العزيز ،اتصف هذا الأمير بحدة ذكائه ،وقد أسر على يد إبراهيم باشا عندما فتح الدرعية عاصمة الموحدين عام 1818م ونقل لمصر ليعيش فيها 18 عاماً وعندما أراد محمد علي باشا توطيد نفوذه في الخليج قرر تعينه على إمارة نجد بدلاً عن فيصل بن تركي .ينظر : مايلز، الخليج العربي بلدانه وقبائله، تر: محمد أمين عبد الله ،المطبعة المركزية ،عمان ،ط3، 1978،ص213.

[3] نوار ،عبد العزيز نوار، مصر والخليج العربي في القرن 19، مجلة الهلال المصرية، ع 11،نوفمبر،1994، ص150.

[4] الرياض :مأخوذ اسمها من طبيعتها وتكوينها ،سميت قديماً مدفع سيل وادي (الوتر) (البطحاء حالياً) يتخلل هذه الرحبة الواسعة مرتفعات وتقسمها إلى رياض فسميت بذلك يحيط بها سور له سبعة أبواب ،عبد الله بن محمد بن خميس ،المعجم الجغرافي للملكة العربية السعودية ،معجم اليمامة ،مطابع الفرزدق السياسية ،الرياض ،ط2، جزأين ،ج1، 1980، ،ص787.

[5] نوار، مصر والخليج العربي في القرن 19، مرجع سابق ، ص150.

بعد ذلك قائد القوات المصرية من إقليم الخرج مقراً لقيادته، وأرسل 300 رجل من قواته غير النظاميين إلى الأحساء حيث انقسمت حاميات صغيرة في موانئ القطيف وسيهات والعقير[1].

1- الترقب البريطاني للتحرك المصري تجاه البحرين :

كانت أبرز الأحداث السياسية في البحرين نتيجةً مباشرة للأحداث في الأحساء ونجد، فقد سبقت الإشارة إلى أنه أثناء الوجود المصري في شبه الجزيرة العربية وقيام خورشيد باشا بأسر فيصل بن تركي تمَّ تعيين خالد بن سعود مكانه ،ومن ثمَّ قامت القوات المصرية بعد ذلك بإعادة فرض سيطرتها على الأحساء ونجد عام 1838،وكان متواجد في الأحساء في تلك الفترة عمر بن عفيصان والذي التجأ للبحرين، ومن هنا بدأت سلسلة الاضطرابات في المنطقة حيث طالب المصريون البحرين بدفع الجزية وإعادة جزيرة طاروت[2]، وحصن الدمام وتسليم عمر بن عفيصان ،[3]

وشاع بعدها بين الناس أنّ حاكم عمان سيتعاون مع المصريين للاستيلاء على البحرين، فما كان من حاكم البحرين عبد الله آل خليفة إلا أن لجأ إلى طلب مساعدة إيران فأرسلت بدورها الأمير الحاكم لشيراز مبعوثاً، وهو حاجي قاسم ليقيم في البحرين، وهذا ما أثار حفيظة بريطانيا التي سارعت للتدخل وأشارت إلى قائد الأسطول Woof Maitland ووف متيلاند بالوقوف أمام التقدم

[1] أبو علبة ،عبد الفتاح حسن ،دراسة تاريخية لموقف الأحساء من استراتيجية الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين د.د، دون عدد، د.ع ص47.

[2] طاروت :هي جزيرة سعودية تقع في الخليج العربي وتتبع إدارياً محافظة القطيف إحدى محافظات المنطقة الشرقية ،وتعتبر رابع أكبر جزيرة في الخليج العربي بعد قشم وبوبيان ومملكة البحرين ويرتبط تاريخها بتاريخ البحرين.موستراس ،المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، عربة عصام الشحادات ،دار ابن حزم ،بيروت ،ط1،ج1، 2002.ص150.

[3] أبو علية ، عبد الفتاح حسن ،تاريخ الدولة السعودية الثانية 1840-1891،دار المريخ للنشر،الرياض،ط4،د.ع، ،ص211.

المصري في حال اتجه للبحرين، [1]في حين كثفت جهود المقيم البريطاني في الخليج للتواصل مع خورشيد باشا وتوجيه الإنذار إليه بعدم التقدم للبحرين قبل أن توجه إنذاراً للرعيّة البريطانيين المتواجدين في جزر البحرين لإخلاء المكان، ولكنَّ الهدف الأساسي لبريطانيا من ذلك هو مماطلة خورشيد ريثما يصل متيلاند الذي سارع لمقابلة حاكم البحرين، وأخذ منه تعهداً كتابياً بألا يضع نفسه تحت سلطة أو حماية أية دولة أجنبية قبل استشارة المقيم البريطاني، وظلّت بريطانيا تراقب تحركات الجيش المصري حتى جاء الأمر بانسحابه من نجد والأحساء عام 1840م.[2]

2- الأوضاع السياسية في الحجاز :

لم ينحسر النفوذ المصري في الحجاز[3] ونجد بتوقيع معاهدة عام 1840م بين الباب العالي ومصر، وهي الاتفاقية التي ترك فيها محمد علي للسلطنة العثمانية إدارة الحجاز والشام، ذلك أنَّ إدارة مصر للحجاز ظلت حتى بداية عام 1842م، وفي ضوء ذلك سنتطرق لأبرز الأحداث السياسية للحجاز والمتمثلة بفترة حكم الشريف محمد بن عون (1827-1851 م)، الذي عُيّن في إمارة مكة من قبل محمد علي باشا، وثُبِّتَ من قبل السلطان محمود الثاني في هذا التعيين منذ عام 1827م، حيث عُرِفَ عنه أنَّه كان يتمتع بمهارات قياديّة وإداريّة عالية جداً،[4] وفيما يلي أهم الأحداث لإمارة هذا الشريف والمتوافقة مع فترة البحث.

---

[1] الحمداني ،صبري أبو علية ،عبد الفتاح حسن ،دراسة تاريخية لموقف الأحساء من استراتيجية الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين د.د، دون عدد، د.ع ص47.

[2] الحمداني، الاهتمام البريطاني في الخليج العربي ودور برسي كوكس في تطوره حتى عام 1915،الجامعة المستنصرية ،د.ع ،د.ع ص111.

[3] الحجاز: يقع في شبه الجزيرة العربية ،انفرد دون سائر الولايات العثمانية بعدة امتيازات ،لأنه يضم الأماكن المقدسة الإسلامية ومن هذه الامتيازات عدم تقديمه المال للخزينة السلطانية ،بل كانت ترسل له كل عام الصرة .عبد الله ،المعجم الجغرافي للملكة السعودية، مرجع سابق ،ص28.

[4] أبو جبل ،كاميليا، ومحمد ،نجاح، تاريخ الجزيرة العربية المعاصر جامعة دمشق ،دمشق،ط4، 2007 ،ص72.

أ- فترة إمارة الشريف محمد بن عون(1827-1851م) :

بعد صدور أمر بانسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية، أَذِنَ محمد علي باشا بعدها لمحمد بن عون بالعودة إلى الحجاز والإشراف على انسحاب قواته من الجزيرة، وقد تولى بعد ذلك محمد بن عون إمارة مكة، وكانت أهم أعماله بعد ذلك قيامه بحملة على فيصل بن تركي بإيعاز من الدولة العثمانية والتي سيتم الحديث عنها في القسم الخاص بنجد، وأبرز الأحداث التي حدثت خلال هذه الفترة هو قيام ابنه عبد الله بن محمد بن عون بحملة على بيشة وبني شهر واسترجاعها، وعقده للصلح مع عسير.[1]

في حين تزامن ذلك بقيام محمد بن عون بحملة إلى الحديدة في اليمن، فانتزع الحديدة والمخا وزبيد وبيت الفقيه من يد الحسين بن علي بن حيدر،[2] ثم أرسل حامية إلى صنعاء تمكنت من السيطرة عليها، وعينت محمد بن يحيى لكنه لم يلبث في حكمه طويلاً إذ سرعان ما قام أهل صنعاء بالثورة ضده وقتلوه وأخرجوا الحامية العسكرية لمحمد بن عون منها ، مع التنويه أنَّه خلال الفترة غاب فيها محمد بن عون وابنه عن مكة ووكلوا المهام فيها لحسيب باشا،[3] الذي عمل خلال تلك المدة على الترتيب لانتزاع الأوقاف من أيدي الناس الذين استولوا عليها، مما أدى لحدوث العديد من الاضطرابات نتج عنها عزل حسيب، وعُيّنَ بدله عبد العزيز باشا الملقب بآقة باشا، وأبرز ما حصل في تلك الفترة هو طلب الصدر الأعظم رشيد باشا من آقة باشا إرسال محمد بن عون وولديه إلى استانبول عام 1850م، وعزله وعيّن محله الشريف عبد المطلب بن علي، ولا تذكر المصادر الأسباب الدقيقة لعزل محمد بن عون لكن يمكننا أن نربط ذلك بوفاة محمد علي باشا عام1848م

[1] أبو جبل ،كاميليا، ومحمد ،نجاح، المرجع نفسه ، ص74.
[2] دحلان أحمد بن زيني، تاريخ أشراف الحجاز1840-1882م،تح: محمد أمين توفيق ،دار الساقي ،بيروت ،ط1، 1993،ص23.
[3] يوسف ،عماد عبد العزيز، الحجاز في العهد العثماني 1876-1918،شركة الوراق للنشر ،بغداد ،ط1،د.ع،ص213.

في مصر، الذي كان يدعمه ويشدُّ أزره، كما أنَّ الدولة كانت قد عززت من صلاحيات الوالي للحدّ من نفوذ أمير مكة فكانت الأمور ضد أمير مكة، لكنه أُعيدَ إلى منصبه بعد سنتين من ذلك على أثر نشوب فتنة مكة، وفور وصوله قام بالقضاء على ثورة عبد المطلب وسلمه لوالي جدة كامل باشا الذي أوصله لاستانبول، وفي الفقرة الخاصة بفترة إمارة عبد المطلب تفاصيل ذلك.[1]

ب- فترة إمارة الشريف عبد المطلب بن غالب بن مساعد :

لقد كان الشريف عبد المطلب يتولى إمارة مكة عام 1826م، ثُمَّ عزله عنها آنذاك محمد علي باشا في العام التالي، ومن ثمّ أُعيدَ لهذه الإمارة بدلاً عن الشريف محمد بن عون، وقد كانت أولى أعمال عبد المطلب قيامه بالتوجه لإصلاح قبائل حرب ولبناء القلاع في الحربية، وقابلته قبائل حرب بالطاعة ومكنوه من بناء القلاع فيها، وأقام بها عسكراً ثمَّ توجه للمدينة المنورة وأقام بها مدة وبعدها توجه لجدة،[2] وسرعان ما نشب الخلاف بين الشريف عبد المطلب ووالي جدة آقة باشا بسبب اتهام الأول للثاني بتقصيره في إرسال الذخائر والخزائن أثناء أقامته في الحربية، وعليه طلب الشريف عبد المطلب من الصدر الأعظم رشيد باشا عزل آقة باشا وتعيين أحمد عزت باشا الأرزنجاني والياً لجدة محله فأجيب طلبه، لكن المفاجئ في الأمر أنَّه رغم الود والصداقة بينهما سرعان ما دبّ الخلاف بينهما، ورفع كل منهما الشكاية عن ذلك لدار السلطنة، فجاء الرد بعزل أحمد عزت باشا عن ولاية جدة وتسليمها لكامل باشا، ولكنَّ هذا الحل كان دون جدوى إذ نشب الخلاف بين الشريف عبد المطلب والوالي كامل باشا، وعلى أثر ذلك الخلاف استقر عبد المطلب في الطائف، بينما استقر كامل باشا في جدة.[3]

[1] أبو جبل ،كاميليا ،ومحمد ،نجاح ،تاريخ الجزيرة العربية ،مرجع سابق ،ص70 .
[2] يوسف ،الحجاز في العهد العثماني، مرجع سابق ،ص218.
[3] دحلان ،تاريخ أشراف الحجاز ،مرجع سابق ،ص34-39.

وتبع ذلك حدوث فتنة في جدةكان سببها قدوم شخص يسمى راشد باشا الذي كان لوصوله فتنة كبيرة عمَّت أرض مكة ذلك أنّه كان يحمل أمراً للوالي كامل باشا بإيقاف تجارة الرقيق، مما أدى لثوران أهل مكة ونشوب الفتنة والقتال فيها، وعليه جهز الشريف عبد المطلب قواته واتجه نحو مكة لإنقاذ أهلها كما زعم، ولكن وهو في الطريق إليها سمع كامل باشا بقدومه فأرسل له أنّه معزول، وأنّ الدولة أسندت إمارة مكة للشريف محمد بن عون، كما أخذ ينشر بين القبائل أنَّ عبد المطلب لم يأتِ لنصرتهم بل جاء للقضاء عليهم، ليشتت من شمل الناس حوله،[1] وقد جرت بين قوات الطرفين معارك عدة، واستمر الوضع في ذلك حتى وصل محمد بن العون إلى مكة مما دبَّ روح التفاؤل والقوة بين قواتهم، وانهزمت قوات عبد المطلب الذي سرعان ما انسحب باتجاه الطائف، لكن محمد بن عون تمكن من إلقاء القبض عليه وسلموه لكامل باشا الذي بدوره أوصله لدار السلطنة ليقضي بقية حياته هناك ولتنحصر إمامة مكة بعد ذلك بآل عون.[2]

ج_ الشريف عبد الله بن محمد بن عون(1857-1877 م) :

تولى الإمارة عقب وفاة والده عام 1857م وكان يحمل رتبة وزير باشا، وقد وصف بحبه للعلوم والآداب وكانت له مجالس علمية مشهورة، كما أنّ دخوله مكة المكرمة ملفتاً للنظر، فقد دخل الحرم ومعه ميزاب الكعبة الذهبي[3] هدية من السلطان عبد المجيد الأول، وأبرز الأحداث التي حدثت

---

1 القحطاني، عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة، الدوحة ،ط1، 2008،ص176.

2 الريحاني ،أمين ،نجد الحديثة وملحقاته ،المطبعة العلمية ليوسف صادر ،بيروت ،ط1، 1928،ص45.

3 ميزاب الكعبة : ميزاب الرحمة، هو الجزء المثبت على سطح الكعبة المشرفة في الجهة الشمالية والممتد نحو حجر إسماعيل عليه السلام ،والمُصّرف للمياه المجتمعة على سطح الكعبة،عند غسلها أو سقوط الأمطار.معلوف ،لويس وتوتل فردينان ،المنجد في اللغة ،بيروت ،المطبعة الكاثوليكة ،ط1، 1908م ،ص335.

في عهده هي حادثة جدة عام 1858م، [1] وخلاصة هذه الحادثة أنَّ أحد أهالي جدة المدعو صالح جوهر كانت له سفينة تجارية يرفع عليها العلم البريطاني فأراد رفع العلم العثماني بدلاً عنه ، فاستاء القنصل البريطاني في جدة من ذلك ورفض السماح لجوهر بالقيام بذلك، فما كان من جوهر إلاّ أن توجه لنامق باشا والي جدة وحصل منه على موافقة رسمية على رفع العلم العثماني على سفينته، وردَّ القنصل البريطاني على هذا التصرف بإنزال العلم العثماني وداسه بالأقدام ، وعليه غضب أهل جدة وثاروا وانطلقوا إلى دار القنصل فلم يجدوه ، ووجدوا نائبه مستر بيج فقتلوه وقتلوا معه عدداً من الأجانب ، وتوجهوا إلى حارة النصاري بجدة فنهبوا أموالهم ،[2]وعليه رد الإنكليز على هذه الأعمال بقصف جدة من سفينة حربية لهم، في الوقت الذي استسلم الوالي لقائد السفينة الإنكليزية الذي أصر على محاكمة المتهمين ورفعت القضية إلى الباب العالي، الذي كان موقفه ضعيفاً وسلمَّ حلَّ القضية للإنكليز والفرنسيين، وطلب من الوالي المصادقة على أحكامهم مهما كانت. [3]

وجاءت اللجنة إلى جدة عام 1858م وتشكلت محكمة عرفية استجوبت المتهمين الذين احتجزهم والي جدة، وبعد محاكمات طويلة أصدرت الأحكام بإعدام عدد من الأشخاص كان لهم دور فعال في هذه الحادثة، فأعدم عبد الله المحتسب في جدة وسعيد العامودي كبير التجار فيها، وعدد من التجار والعلماء يقدر باثنتي عشرة رجلاً، فضلاً عن نفي نقيب الأشراف، وقاضي جدة، وبعض التجار نفياً دائماً ومؤقتاً، مع سجن الذين وقع النهب منهم.[4]

2- الأوضاع السياسيّة في نجد :

[1] يوسف ، الحجاز في العهد العثماني 1876-1918،مرجع سابق ،ص213.
[2] دهيش، نعمة عبد الله ،عهد الإمام محمد بن سعود (1726-1765)بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ، 2000،ص211.
[3] القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ،مرجع سابق ،193.

[4] القحطاني ،دراسات في تاريخ الخليج ،مرجع سابق ،193.

أ- الصراع بين خالد بن سعود وعبد الله بن ثنيان على حكم نجد :

سبق الإشارة أن محمد علي باشا قام بتعيين خالد بن سعود في نجد ، ولكن حكمه لم يكن مرغوباً به كونه صنيعة المصريين، وهذا ما فتح باب المنافسة بينه وبين عبد الله بن ثنيان[1]الراغب في حكم نجد على مصراعيه، وبرز نشاطه لذلك بعد الانسحاب المصري من نجد عام 1840م، حيث بدأ ابن ثنيان بدعوة القبائل لنصرته، ويدعوهم للانضمام إليه وبيَّن لهم سياسته الرامية للتخلص من سلطان العثمانيين ومن حامياتهم، وأنّه سيحكم باسم فيصل بن تركي الذي كان محبوباً لدى أهالي نجد مما جعلهم ينضمون إليه ،[2] وتقدمت قوات ابن ثنيان عليه إلى الرياض وعندما سمع خالد بهذا التقدم ترك الرياض متجهاً للأحساء عام 1841م، وعين عمر بن عفيصان قائد لحامية الرياض وحمد بن عياف أميراً عليها[3]،وأخذ ابن ثنيان بعدها يعد العدة للهجوم على الرياض، حتى تمكن من دخولها بعد استسلام الحامية المصرية التي سرعان ما غادرت الرياض كشرط للسلم،[4] ولعلَّ أبرز الأعمال التي قام بها عبد الله بن ثنيان هو توجيه أنظاره للمناطق الشرقية من نجد، فأرسل قائده عبد الله بن بتال المطيري للاستيلاء على الأحساء عام 1842 م ونجح في مهمته ،[5] وتوجه

---

1 عبد الله بن ثنيان: فهو من أبناء عمومة خالد بن سعود ،وجده البعيد ثنيان أخ لمحمد بن سعود الجد البعيد لخالد بن سعود ،والمؤسس الأول للدولة السعودية الأولى. ينظر :سعيد ،أمين ،تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل 1158-1307ه،دار الكاتب العربي ،السعودية ،ط1،د.ع،ص265.

2 السعيد ،دلال محمد سليمان ،علاقات الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج ،رسالة ماجستير أعدت لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث ، جامعة أم القرى، السعودية، 2008-2009،ص254.

3 أبو علية،عبد الفتاح حسن ،تاريخ الدولة السعودية الثانية 1256-1309ه -1840-1891،دار المريخ للنشر ،الرياض ،ط4، د.ع ،ص77.

4 أبو علية ، تاريخ الدولة السعودية الثانية ،المرجع السابق ،ص85.

5 قورشون ،زكريا ،العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني 1745-1914م،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،ط1، 2005، ص90-92.

بعدها ابن ثنيان لفتح القطيف والدمام وسيهات والعقير،لإيجاد منفذ لدولته على ساحل الخليج العربي ونجح في ذلك .[1]

ب- نهاية حكم عبد الله بن ثنيان وتسلم فيصل بن تركي :

تختلف الروايات حول عودة فيصل بن تركي من مصر، فقسم يورد أنّه تمكن من الهرب ، وقسم يورد بأن محمد علي باشا قد قام بإطلاق سراحه، انتقاماً من أفعال عبد الله بن ثنيان تجاه حليفه خالد بن سعود، وعليه بعد خروجه اتّجه إلى جبل شمر، وطلب العون من صديقه عبد الله بن الرشيد، وأخذ الطرفان يسعون لكسب تأييد أهالي أقاليم نجد ، وعندما علم عبد الله بن ثنيان بذلك حاول التفاوض مع فيصل لكن دون جدوى[2]،وجرت بعد ذلك العديد من الاشتباكات بين الطرفين قام خلالها فيصل بفرض الحصار على الرياض، استمرت هذا الحال حتى تمكن فيصل بن تركي من الاتصال مع بعض الحامية الموجودة في الرياض، والتي فتحت باب دخنة لقواته، وتمكنت قواته من دخول الرياض ،عند ذلك قام ابن ثنيان باللجوء للقصر، وجرت معركة بين الطرفين، هُزِمت خلالها قوات ابن ثنيان، وأثناء محاولته مغادرة القلعة تمَّ إلقاء القبض عليه وسجنه حتى توفي بعد مدة قصيرة عام 1843م، لينتهي بذلك حكمه الذي كان عامراً بالأحداث رغم قصره، وتسلم بعد ذلك فيصل الذي يُمثل حكمه بداية للدولة السعودية الثانية وانتهاءً لعصر الفوضى السياسية التي عاشتها نجد،[3] وتعتبر فترة حكم فيصل فترة تكوين الدولة السعودية الثانية، حيث عمل فيصل بن تركي خلالها على توطيد حكمه، فقام بقمع حركات التمرد التي قامت في الداخل، وتصدى للهجمات التي أتت من الخارج ،حيث كانت أول الأعمال التي قام بها فيصل بعد توليه

[1] الآلوسي ، محمود شكري، تاريخ نجد ،تح: محمد بهجة الأثري ،دار الوراق ،بغداد ،ط1، 2007، ص112.
[2] السعيد ،علاقات الدولة السعودية بمشيخات الخليج ،مرجع السابق ،ص98.
[3] قورشون ،العثمانيون وآل سعود ،مرجع سابق ،ص108-110.

الحكم القيام بسلسلة من التغيرات الإدارية في مناطق نجد، فعزل عدد من موظفي عبد الله بن ثنيان، وقمع حركات التمرد التي قامت ضده كعشيرة المناصير وقبائل آل مرة بمنطقة الأحساء، وبنو هاجر في القطيف، حتى تمكن من بسط سيادته على هذه المناطق عام 1843 م،[1] وعمل على الحد من النزاعات القبلية بين العشائر التي كان فحوى خلافها على مناطق الرعي والمياه، وحارب شيوخ البحرين الذين اعتدوا على الدمام والقطيف، كما أنّه استولى على ميناء الدمام من حاميته البحرانية، وأقام فيه حامية سعودية، وحاول استغلال الخلاف في أسرة آل خليفة ليمدَّ سيطرته عليها، حيث أنَّ عبد الله آل خليفة التجأ إليه طالباً العون منه بعد أن فقد الأمل بمعونة حاكم بلاد فارس، وهو ما أربك محمد بن خليفة منافس عبد الله، وأخذ يبحث عن حليف قوي فلجأ للدولة العثمانية. [2] وهو ما دفع بريطانيا للتدخل المباشر في الحدث ووضع البحرين تحت حمايتها لقطع الطريق على أي تدخل فيها، فكان هذا عائقاً حال دون تحقيق فيصل لهدفه ولكن فيصل لم ييأس من ذلك حيث أعاد الكرة عام 1851م، وقرر فتح البحرين كجزء من سياسته الرامية لضم مناطق الخليج لدولته، وساعده في ذلك آل ثاني وبعض القبائل القطرية وأولاد عبد الله آل خليفة، حيث قدموا 300 سفينة لتساعده بنقل الجنود للبحرين،[3]

وعليه استعان محمد آل خليفة بحاكم أبو ظبي سعيد بن طحنون فأنجده بأسطول قوي قاده بنفسه، إلا أنَّ هذه الخلاف سرعان ما حُلّ بالطريقة السلمية بعد أن قامت بريطانيا بضرب سواحل الأحساء ، هنا سارع فيصل بن تركي لمراسلة المقيم البريطاني هنيل Hanel وأعرب عن وده لبريطانيا،

[1] أبو علية ،تاريخ الدولة السعودية الثانية ،مرجع سابق ،ص117-118.

[2] إبراهيم ،عبد العزيز عبد الغني ،صراع الأمراء علاقة نجد بالقوى السياسية في الخليج العربي 1800-1870 دراسة وثائقية ،دار الساقي ،بيروت ،ط3، 1999، ص180.

[3] إبراهيم ،صراع الأمراء علاقة نجد بالقوى السياسية ،مرجع سابق ،ص180.

وقبل حل النزاع مع البحرين مقابل أن تدفع الزكاة السنوية ، كما واستطاع السيطرة على قطر عام 1851م .[1]

4: الأوضاع السياسيّة في عمان :

كانت سلطنة مسقط تحت قيادة أسرة البوسعيد، التي تمكنت من تأسيس إمبراطورية عربية وإفريقية كانت الأولى من نوعها في التاريخ الحديث والمعاصر، حيث استطاعت هذه الأسرة أن تنجح في الامتداد والتوسع باتجاه أفريقيا ، وتمكن حاكمها سعيد بن سلطان (1806–1856م) من استعادة الممتلكات الأفريقية وتثبيت سلطانه بعد أن لاحظ المحاولات الاستقلالية عن عمان، حيث لم يبقى تحت سلطة عمان سوى كيمبا وموفيا وكلوه، لذلك نقل السيد سعيد حكمه لزنجبار واتّخذها عاصمة له عام 1828 م، وثبَّت سلطانه بها بعد انتصاره على المزاريع وقائدهم راشد بن سالم وخوضه حروب عديدة، لتبدأ بعدها مرحلة القوة لسلطنته التي بدأت من المكلا وشملت جميع مقاطعات عمان وسواحلها حتى شبه جزيرة هرمز، فضلاً عن امتلاكها قوة اقتصادية وتجارية وقوة بحرية، تطورت حتى أصبحت أكبر الأساطيل التي تمتلكها الدول الأسيوية والأفريقية الواقعة على سواحل المحيط الهندي،[2]وقد تبلور هذه التفوق بعقد سلسلة من المعاهدات مع أمريكا وفرنسا وبريطانيا.[3]ويمكننا أن نجمل أبرز الأحداث السياسية لعمان هو تعرضها لحملات الوهابيين عامي

[1] العنقري، حمد بن عبد الله ،اتفاقية البريمي بين الدولة السعودية الثانية وسلطنة مسقط وعمان 1853،دار الملك عبد العزيز، الرياض،ع 3، د.ع ،ص90.

[2] لوريمر ،ردودولف ،السيد سعيد بن سلطان وسيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار، تر: عبد المجيد حسيب القيسي ،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،ط2، 1988،ص130.

[3] كانت أول معاهدة عقدها حاكم عمان مع دولة كبرى هي مع أمريكا وذلك بعد وصول مستر روبرتس المفوض الأمريكي فوق العادة الذي وصل إلى مسقط على ظهر السفينة الحربية بيكوك عام 1833 ، حيث كانت تلك المعاهدة المثل الذي احتذى في معاهدتي عمان مع بريطانيا عام 1839 وفرنسا 1844 وكان الاعتراف بأهمية سعيد من جانب أمريكا شيئاً أرضى غروره فأعطاها امتيازات تجارية خاصة في شرق أفريقيا أعقبها افتتاح زنجبار القنصلية الأمريكية عام 1837،حيث كان التجار الامريكيون يشترون العاج والكوبال وجلود الحيوانات ،وتبعها افتتاح

1845و1853م، وذلك عندما قام سعد بن مطلق في بداية عام 1845 بالاستيلاء على ماجيس مستغلاً غياب سعيد في شرق أفريقيا، وطلب جزية من ثويني ومن حمود (حاكم صحار) وعلى الرغم من معارضة حمود لدفع الجزية، إلا أنَّ ثويني تكلف بدفعها وعقد الصلح مع الوهابيين، وأحال إلى والده في زنجبار بقية طلباتهم للبتِّ فيها ، لكن سعد طمع وتجبر وخرق الهدنة بشنه حملة على بركة، وبدأ يعد العدة للهجوم على مسقط ،الأمر الذي دفع المقيم البريطاني في الخليج للتدخل، وإرسال بوارج حربية بريطانية لتطوف بساحل الباطنة، وضغط على أمير الوهابيين لتعديل مطالبه فوافق الأخير مقابل جزية سنوية، وعادت ماجيس إلى عمان، لتنتهي بذلك حملة الوهابيين على عمان،[1]

أما حملتهم الثانية كانت عام 1852م عندما وصل واحة البوريمي عبد الله بن فيصل ممثل الوهابيين، ومعه أوامر بالتوسع والامتداد من أبيه، وطلب من سعيد أن يتنازل له عن إقليم صحار، كما طلب زيادة الجزية زيادة ضخمة كذريعة منه لإعلان الحرب، وكالعادة تدخل المقيم البريطاني ودفع ثويني لعدم الانصياع لهذه الطلبات عارضاً مساعدته للدفاع عن العاصمة ، وهذا ما شجع ثويني الذي خرج بقواته للدفاع عن صحار، مما جعل الوهابيون يتراجعون عن خطتهم بالهجوم على الباطنة، وبدأت المفاوضات التي انتهت باحتفاظ عمان بحدودها، مقابل زيادة الجزية التي يدفعونها للوهابيين، كما عُقِدَ حلف دفاعي بين الطرفين،[2] ولم تقتصر هذه النزاعات مع الوهابيين بل كان لبلاد فارس نصيب منها، وكانت أبرز النزاعات بين الطرفين حول أمور تجارية وفي عام 1845 و1846م، ساءت العلاقات بين السيد سعيد والإيرانيين وكان السبب المعاملة السيئة التي لقيها تاجر من بوشهر في مسقط، وقيام حكومة فارس بالاستيلاء على حمولة تجارية لمسقط،

القنصلية الفرنسية وسرعان ما تلتها قنصليات للبرتغال وإيطاليا وألمانيا ·· أبو جبل ،كاميليا ومحمد –نجاح ،تاريخ الجزيرة العربية ،مرجع سابق ،ص73.

[1] لوريمر،السيد سعيد بن سلطان وسيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبارص131.

[2] العنقري ،اتفاقية البريمي بين الدولة السعودية الثانية وسلطنة عمان 1853،مرجع سابق ،ص98.

وتوترت العلاقات بعدها نتيجة حملة أمرت حكومة فارس بتوجيهها لإقطاعية السيد سعيد في بندر عباس، وطلبت من حاكمها سيف بن نبهان جزية كبيرة ، ونجحت القوات الإيرانية بقيادة فضل على خان حاكم كرمان في الاستيلاء على ميناب أحد المواقع الرئيسية المؤجرة للسيد سعيد.[1] ورغم امتلاك سعيد لقوى بحرية، ورغبة حاكم بندر عباس بمحاصرة سواحل بلاد فارس، إلاّ أّنه لم يُقدم على هذه الخطوة بسبب تحذير بريطانيا، لهذا اضطر للالتجاء لدفع المال لفضل علي خان وجنوده فانسحبوا، ومن ثمَّ عادت الخلافات بين عامي 1852–1854م، وذلك عندما قام الإيرانيون باستئناف محاولاتهم لإنهاء الاحتلال العماني لبندر عباس وتوابعها، واستطاعوا أن يطردوا منها سيف بن نبهان، وعند عودة سعيد إلى مسقط سيَّر حملة كبيرة بقيادة ابنه ثويني إلى بندر عباس، واستطاعت الحملة استرداد الأقاليم، لكنّها لم تستطع الصمود أمام التكتل الإيراني، مما أدى لانسحاب ثويني إلى سفنه ووقع أفراد كثيرون من جيشه أسرى، وبعد توسط بريطانيا لإلغاء الخصام بين الطرفين وافقت الحكومة الفارسية على تجديد امتياز السيد سعيد في إيجار بندر عباس عام 1855م، وعقدت اتفاقية رسمية بين الطرفين بهذا الصدد في 17 تشرين ثاني عام 1856م، فأصبحت أقاليم شامل وميناب وبيبان وجزيرتي قشم وهرمز داخلة بمقتضاها في عقد الإيجار، لكن حقَّ السيادة الفارسية على هذا الأقاليم دُعِمَ واعتُرِفَ به، كما زيد الإيجار السنوي ليصبح 14 ألف تومان، بعد أن كان 4ألاف تومان عام 1821م، واقتصرت هذه المعاهدة على سعيد وأبنائه ، مع جواز إنهاء الاتفاقية بعد عشرين عاماً بمشيئة بلاد فارس، أو في حال استولى أحد ما عرش عمان، وبذلك انتقلت حالة سعيد في بندر عباس من حالة التملك لحالة الاستئذان بالوجود هنا[2]

[1] مكاري – نجلاء وصهيب-يحيى وبدوي – تامر ، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مر: فاطمة الصمادي وعادل عبد الله ،مركز صناعة الفكر ،بيروت ،ط1، 2015،ص188.
[2] مكاري ،المرجع نفسه ، ص195.

وفيما يخصُّ الدور البريطاني في عمان فقد أَدت بريطانيا دوراً فعال في تاريخ عمان بشكل عام، كما سبقت الإشارة إلى أكثر من حادثة كان لبريطانيا دور الوساطة بها، ورغم توافق هذه السياسية الودية مع مصالحها، إلاّ أنّها لم تتوانى في استغلالها للحصول على مكاسب تجارية، كالمعاهدة التي عقدتها مع السيد سعيد عام 1839م ، ومعاهدتان لمنع تجارة الرقيق في عام 1822 و1845،واتفاقية جمركية أبرمت عام 1846م وجددت بها رسوم عبور السفن بنسبة قدرها خمسة بالمئة مع تخفيض خاص في هذه النسبة يسري على عوائد السفن التي تُعطب أو تُصاب فتضطر للرسو في الميناء، أما المخازن المملوكة للحكومة البريطانية فقد أعفيت من العوائد تماماً ،[1] وفي عام 1854م قدم سعيد جزر كوريا موريا هدية للتاج البريطاني دون مقابل كدليل الولاء لبريطانيا، كما قدم عام 1836م للملك ويليام سفينة ليفربول. [2] ولكن هذه المبادرات لم تكن تعني أنها راضية عن هذا التقدم، لأنّه كما ذُكر كان هدف بريطانيا إحكام سيطرتها على مياه وشواطئ الخليج وهذا ما نجده بتصعيد أعمالها في الخليج ،[3]فقامت باحتلال الخرج، وحاولت الاستقرار في جزيرة قشم وهرمز، وأبقوا حامية عسكرية في ميناء باسادور للتحكم في مدخل الخليج من جهة الشمال، وأمام هذا التصاعد البريطاني رأى السيد سعيد وهو في أواخر عمره التحديات الجمة للحفاظ على سلطنته في آسيا وأفريقيا، وبخاصة بعد الضغط البريطاني عليه لإلغاء تجارة الرقيق التي كانت مورداً مهماً من موارد السلطنة الاقتصادية ،لذلك قام بتقسيم هذه الممتلكات بين أولاده، والجدير بالذكر أنَّ السيد سعيد لم يكن يعني بهذا التقسيم الفصل السياسي إنّما الفصل الإداري فقط بين أولاده لحسن إدارتها

[1] العقاد ،صلاح ،التيارات السياسية في الخليج العربي ،دار العلم للملايين ،القاهرة ، د.ط، 1965،ص132.

[2] الصالحي ،عصاد خليل محمد إبراهيم ،السياسة البريطانية في الخليج العربي الأهداف والنتائج 1600-1843،كلية الآداب جامعة العراق ،بغداد ، د.ط، د.ع ،ص213

[3] إبراهيم ،عبد العزيزعبد الغني ،علاقة ساحل عمان ببريطانيا –دراسة وثائقية ،دار الملك عبد العزيز،الرياض،د.ط، 1982،ص280.

،[1] لكن بريطانيا استغلت هذه الوصية فيما بعد وقامت بالتقسيم النهائي لها عقب وفاة السيد سعيد عام1856م، فقسمت سلطنته بعده لثلاثة أقسام، الأول يحكمه ثويني ومقره في مسقط، والثاني يحكمه تركي ومقره في صحار، والثالث يحكمه ماجد ومقره زنجبار، وكان القسمان الأخيران يدفعان إلى مسقط مبلغاً سنوياً من المال عُدَّ بمنزلة جزية ورمز للتبعية ،[2]

والواقع أنَّ هذه الخطوة كانت كفيلة بإحداث الفرقة بين الأخوة، وذلك بسبب اختلاف التكافؤ المالي والتجاري بين هذه المناطق، وهو ما جعل تركي وماجد يسعيان للتخلص من دفع الجزية ، في حين رغب ثويني بتوحيد شطري عمان الأسيوي مع الأفريقي، فهو الوريث الشرعي للقسم الأفريقي وذلك بحكم مركزه ، ولذلك سارع إلى تجهيز حملة عسكرية عام 1858م لاسترداد ممتلكات أبيه الإفريقية، لكن بريطانيا تدخلت ومنعت الحملة وقامت بإرسال أسطول بحري أنذر ثويني بالعودة والقبول بتحكيمها، وأوكلت هذه المهمة لستراتفورد كاننج [3] Stratford gainingالذي كان متحيزاً لجانب ماجد، فرفض الاعتراف بأي حق لثويني وأجبره على القبول بالتحكيم الذي سيقره الحاكم العام. [4] فقامت بريطانيا بإرسال وفد للتحقيق بين الطرفين عام 1860م حيث عينت البريجادير كوجلانGoglan المقيم العام في عدن لفحص مزاعم الطرفين، ثمَّ بدأ تحرياتها التي كانت شاملة

[1] المرجع السابق ،ص290.
[2] إبراهيم ،عبد العزيز عبد الغني ،بريطانيا وإمارات الساحل العماني ،دار الحرية للطباعة ،بغداد ،د.ط، 1978،ص84-85.
[3] ستراتفورد كاننج دي ردكليف **:**السفير البريطاني في القسطنطينية وهو من أقرباء كاننج الوزير ،شغل منصب السفير في تركيا سنوات طويلة فكانت سفارته الأولى بين عامي 1826-1832، كان خلال سفارته الأولى من المؤيدين لاستقلال الليونان وأما في سفارته الثانية بين عامي 1840-1858، أصبح من انصار السياسية المحافظة على كيان الدولة ،صدر له كتاب عام 1881م عن المسألة الشرقية . الموسوعة العربية الميسرة ،مرجع سابق،ص1780.
[4] لوريمر،ج.ج، دليل الخليج ،قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة،د.ط،أربعة عشر جزءاً ،ج3، د.ع، ص735-736.

ودقيقة، وأعدَّ كوجلان Goglan تقريره في نهاية السنة وقبله Lord ganing لورد كاننج وزير الخارجية البريطانية[1] دون أن يُعدّل عليه ، وصدر عام1861م وقضى بفصل الأجزاء الإفريقية من السلطنة عن الأجزاء الآسيوية، وبقاء ماجد حاكماً على زنجبار والممتلكات الأفريقية على أن يدفع لمسقط مبلغ قدره عشرة ألاف جنيه استرليني، في حين يظل ثويني حاكماً على مسقط، وقد كان هذا التقسيم الضربة القاسمة للإمبراطورية التي أسسها سعيد، وفتح باب التدخل البريطاني على شطريه حيث أصبح سلاطين عمان يسعون للحصول على اعتراف بريطانيا بتوليهم، وهو ما يفسر النشاط البريطاني الكبير في عمان في عهد بقية السلاطين.[2]

أ :الأوضاع الداخلية في ساحل عمان :

أُطِلقت تسمية الساحل العماني على المنطقة الممتدة من عمان إلى قطر، وقسمت إلى العديد من الوحدات السياسيّة التي يمكن ترتيبها من الشمال نحو الجنوب على النحو التالي :أبو ظبي –دبي ،الشارقة –عجمان ، أم القيوين –رأس الخيمة والفجيرة، وقد اقترح الكابتن بريدوكس Bredok أحد ضباط البحرية الهندية تسميته بالساحل المتصالح أو المهادن،لأنَّ جميع هذه المشيخات كانت ترتبط بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانيا منذ عام 1806م، وقد نجحت بريطانيا في تفتيت هذه المنطقة المحدودة السكان والمساحة إلى سبع وحدات تابعة لها، من خلال عملها على تشجيع

[1] كاننج جورج :(1770-1827) سياسي إنكليزي محافظ ،تولى وزارة الخارجية البريطانية مرتين الأولى بين عامي 1807-1809،والثانية بين عامي 1822-1826،عرف عنه إضعافه محاولة الدول الكبرى لقمع حركات التحرر في أوروبا ،اعترف باستقلال المستعمرات الإسبانية ،وساهم باستقلال اليونان ،تولى بعده ابنه التشارلس جون كاننج الوزارة عام 1827.الموسوعة العربية الميسرة ، مرجع سابق،ص2653.

[2] الصالحي،السياسة البريطانية في الخليج العربي الأهداف والنتائج 1600-1843،مرجع سابق،ص114.

النعرات القبلية، وتعميق النزعات والخلافات بين الشيوخ الذين كانوا يصلون في مشاحناتهم إلى حدَّ القطيعة.[1]

بالرغم من القرابة التي تربطهم ، وقد كان جلَّ هذه النزعات بين الشارقة وأبو ظبي ودبي، حيث سعى حاكم الشارقة لضم أم القيوين وعجمان ودبي لحكمه، في حين سعى حاكم أبو ظبي لحكم دبي، مما جعل المنطقة مشتعلة بالمنازعات المحلية،[2]ومن أمثلة هذه النزاعات عندما قامت عام 1839م إمارة أبو ظبي بقيادة حاكمها خليفة بن شخبوط بالهجوم على دبي مستغلاً غياب أهلها في صيد اللؤلؤ. واستطاع أن يستولي على حصن موجود على الساحل ووضع فيه حامية من بني ياس وعاد أدراجه إلى إمارته، وعندما علم أهل دبي بما حدث سارعوا إلى الاستعانة بحاكم الشارقة سلطان بن صقر، وتمكنوا من طرد بني ياس من الحصن وعقدت معاهدة بين الطرفين حتى يتمكنوا من العودة لموسم اللؤلؤ قبل نهايته[3]،وفي عام1840م قام حاكم دبي مكتوم بن بطي بالتدخل بالشؤون الداخلية للشارقة، وتقديم الدعم والملجأ لصقر بن سلطان عند قيامه بإعلان استقلاله عن أبيه ، الأمر الذي دفع حاكم الشارقة سلطان بن صقر لتكوين حلف مع أم القيوين وأبو ظبي، لقتال دبي، لكن الأمر حُلَّ بالصلح بين الطرفين ، وتلاها في عام 1841م قيام حاكم أبوظبي باستغلال ضعف دبي، وبخاصة بعد هجرة عدد من السكان من آل بومهير واستقرارهم في الشارقة، وكذلك بسبب انتشار الحمى المفاجئ الذي حصد عدد كبيراً من سكانها، وتواجد أهلها من آل بوفلاسة في صيد اللؤلؤ، وهجم مع رجاله على المدينة ونهبوها وقطعوا أشجار النخيل وأفسدوا كل شيء ، والواقع أنَّ هذا التقدم أغرى حاكم أبو ظبي للهجوم على مدن دبي والشارقة ورأس الخيمة، لكنّه التمس تنظيم اتحاد بينها أمامه مما جعله يعود أدراجه لبلاده ،[4] وتلاها سلسلة من الاضطرابات

[1] لوريمر ،دليل الخليج ، ،مصدر سابق ،ص.1080.
[2] وأبو جبل، كاميليا ومحمد ،نجاح،تاريخ الجزيرة العربية ،مرجع سابق ،ص303.
[3] لوريمر ،دليل الخليج ، ،مصدر سابق ،ص1080
[4] السيد ،نوفل ،الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ،دار الثقافة العربية ،بيروت ،د.ط،1970 ،ص154.

عام 1843م كان سببها قيام حاكم أبو ظبي خليفة بن شخبوط، وحاكم دبي مكتوم بن بطي بالهجوم على القبائل الموالية لحاكم الشارقة، وفي عام 1846م كان الساحل العماني يشتعل بالحروب كان سببها الرئيس هو مطامع حاكم الشارقة سلطان بن صقر، ورغبته بضم أم القيوين وعجمان وتطويق دبي، وقد كان السبب الرئيس في تبدل العلاقات بين الطرفين يرجع إلى رغبة سلطان بن صقر بوضع أسس التوسع في دبي، بإقامة عدد من الأبراج والحصون في منطقة أبو جبل التي تقع على ساحل إمارته ولا تبعد عن دبي أكثر من خمسة أميال ،لكن مكتوم حاكم دبي عارض هذه الخطوة ، ومع بداية بروز التنافر بين الطرفين وصل للشارقة أسطول من البحرية البريطانية والهندية يقوده السير بلاكوود Sir Blackood ،وطلب من الطرفين وقف الأمر حتى يرفع الأمر للمقيم البريطاني ووافق الطرفان على الاقتراح،[1] ولكن لم يكد الأسطول يبحر حتى خرق سلطان بن صقر الاتفاق وعاد لاستئناف تشييد الأبراج في أبو جبل، وهذا ما أدى لتصادم الطرفان فأرسلت بريطانيا الكابتن كيمبول Kimball لعقد اتفاقية بين الأطراف المتنازعة باسم المقيم البريطاني.[2]

لكنه فشل في إيجاد حل للنزاع فعاد أدراجه، وبعد يومين من هذا جرت حادثة غيرت مجرى الأمور، حيث اغتيل صقر ابن حاكم الشارقة أثناء هجومه على أم القيوين، مما دفع سلطان لطلب عقد هدنة لمدة ستة أشهر، وتوسط بذلك القائد البريطاني كينز Keynes، والواقع أنّ هذه الهدنة لم يكتب لها العمر الطويل، إذ سرعان ما عاد لعمليات البناء وطرد رعايا دبي من الشارقة، وتبع ذلك التقاؤه بحاكم أبو ظبي والتنسيق لهجوم مشترك على دبي، لكنّه سرعان ما عدل عن قراره خوفاً

[1] لوريمر ،دليل الخليج ،المصدر السابق ،ص1081-1082.
[2] السيد ،الأوضاع السياسية لإمارات الخليج ،مرجع سابق ،ص43.

من انفراد سعيد بن طحنون حاكم أبو ظبي بها ، وانتهت المسألة في النهاية بعقد صلح بين الشارقة ودبي عام 1847م.[1]

5:الأوضاع السياسية في البحرين :

بعد انسحاب القوات المصرية من الأحساء، أرسل أهل هذا الإقليم مشرفاً منهم للبحرين، لكي يعرض على محمد بن خليفة[2] ابن شقيق حاكم البحرين عبد الله آل خليفة،[3] أن يتولى بنفسه حكم إقليم الأحساء وحمايتها من الخضوع لخالد بن سعود، لكنه عبد الله رفض هذا الاقتراح، مما أدى لنشوب الخلاف بينه وبين محمد آل خليفة، قام على أثره عبد الله آل خليفة بالهجوم على مقر محمد في المنامة وحصارها حتى استطاع عام 1842م دخولها، في حين هرب محمد إلى قطر ومنها للأحساء فالرياض لطلب العون من السعوديين رغم عدم وجود رابطة قوية بينهما لكنّه لم يجني أيَّة مساعدة منهم،[4] فلجأ لجمع أنصار من القطريين، وقام بالاتصال مع أنصاره في جزيرة قيس وهما عيسى بن طريف[5] وبشير بن رحمة اللذين كانا قد حصلا على تفويض من بريطانيا بمدِّ يدَّ العون له،

[1] السيد ،الأوضاع السياسية لإمارات الخليج ،مرجع سابق ،ص43.

[2] محمد بن خليفة :ولد في عام 1842م،تولى حكم البحرين 1843-1868م بعد عمه عبد الله خليفة،كان النزاع بينه وبين عمه سبب للانشقاق آل خلفة والنزاع الدائم مع أولاد عمه ، حاولت قطر الانشقاق عن البحرين في عهده لكنه تمكن من إحراز النصر عليهم، عُزل من قبل بريطانيا وُعيين أخيه علي ،ثُمّ ما لبث أن عاد1869 ،قاد بعدها أولاد عمومته بالانقلاب عليه وسجنه ونفي إلى بومباي في عدن، حتى عفى عنه السلطان عبد الحميد الثاني وتوفي في مكة عام 1890. العبيدي ،خضر نعمان ،البحرين من إمارات الخليج العربي ،مطبعة العارف ،بغداد ،ط1 ،1969 ص80.

[3] عبد الله آل خليفة :ولد في الرفاع عام 1817م تولى حكم الدمام بين عامي 1854-1861م،ثُمّ حكم الرّفاع عام 1869م ،ثم حكم البحرين والزبارة عام 1869م بعدما قتل حاكمها ،فقام الإنجليز بنفيه للهند حتى توفي فيها عام 1877م . لوريمر ،دليل الخليج ،المصدر السابق ،ص1082.

[4] لوريمر ، دليل الخليج ، مصدر سابق ،ص1315.

[5] عيسى بن طريف : رئيس منطقة البدع الدوحة (حالياً) ورئيس لقبيلة آل بني علي من 1800-1847م وصفه الوكلاء البريطانيون بالنشاط والقوة ،حالف محمد بن خليفة في نزاعه مع عمه

وقاموا بعدها بهجوم مشترك على المحرق حيث يقيم عبد الله، واستطاعوا تحقيق النصر عليهم، وانتقل على أثر ذلك عبد الله وأسرته للسكن في الدمام. [1]ومع تواتر الأحداث أوعزت بريطانيا لحاكم الكويت جابر بن عبد الله[2] للتوسط بين الطرفين، ودعا لعقد مؤتمر ودي بين الطرفين، لكنّ عبد الله أيقن أن رجوعه للحكم أصبح أمرٌ محال فرفض الحضور، وحاول بعد ذلك أبناء عبد الله الحصول على دعم حاكم الشارقة ودبي، لكنَّ حلفاء محمد آل خليفة حالوا دون ذلك وعملوا على استمالتهم بالهدايا. [3]

فما كان منه إلاّ أن توجه لأبو شهر لطلب مساعدة الحكومة الفارسية، وتأييد ممثل بريطانيا فيها لكن دون جدوى، وبينما هو غارق في البحث عن حليف قام محمد بن خليفة وفيصل بن تركي بالهجوم على الدمام واحتلالها عام 1844م ، وانتقلت بذلك للوهابيين مقابل دفع جزية سنوية،[4] وفي عام 1847م كان عبد الله يعيش بلا أنصار في جزيرة تاروت، وكانت في تلك الفترة الحرب ناشبة بين محمد آل خليفة وفيصل بن تركي، لكنّه عُقِدَ الصلح بينهم بشرط عدم تقديم فيصل الدعم لعبد الله آل خليفة، وظلّ عبد الله يترقبُ الأوضاع حتى تمكن من جمع حلف حوله من عيسى بن طريف في قطر، ومع العتوب في جزيرة قيس، وطلبوا من حاكم البحرين ردَّ ممتلكات عمّه، وتزامن

،لكنه التمس فيما بعد طمعه بالزبارة ،فقام بالتوال مع عبد الله بن خليفة للقضاء عليه وجرت معركة قرب الفويرط قتل فيها عيسى بن طريف. السيد ، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج،المرجع السابق ،ص43.

[1] العبيدي، المرجع االسابق ، ص169.

[2] جابر بن عبد الله الصباح(1770-1859م)تولى الحكم بعد وفاة والده عبد الله بن صباح بن جابر، وكانت فترة حكمه الأطول ،شارك والده في حكمه خلال العشرين العام الأخيرة شهدت الكويت الازدهار وتطور التجارة في عهده. الأعظمي ،وليد جمدي ،الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960،رياض الريس للنشر والكتب ،لندن ،ط1، 1991،ص90.

[3] وأبو جبل، كاميليا محمد ،نجاح، تاريخ الجزيرة العربية ،مرجع سابق ،ص54.

[4] وأبو جبل، المرجع نفسه ،ص55.

ذلك مع تواجد سفينة الفنستون بقيادة القائد لو، الذي حاول منع الأطراف من التصادم، ولكن فور مغادرته قام الطرفان بالتصادم، ولم تجنَ هذه المحاولة لعبد الله أي شيء، لكنّه لم يكلُّ عن حلمه، واتجه لمسقط لمقابلة حاكمها سعيد، الذي كان مقيماً آنذاك في زنجبار ،ولكنه توفي هناك عام1847 م، ولم تنتهِ قصة عبد الله بموته إذ تابع ابنه من بعده المطالبة بحقه في حكم جزر البحرين، حيث قام بالسفر إلى الأحساء لإكمال فكرة أبيه في الاستيلاء على جزر البحرين، وعندما وصل إلى ساحل الأحساء ادَّعى أنَّه تابع سعودي لا يعمل بمفرده وسيهاجم جزر البحرين، لأنها إمارة غير شرعية وهو أحقُّ بها من ابن عمه الموجود في مدينة المنامة، فوجّه حملته إلى المنامة عام 1840م، وقام بضربها بالمدافع[1]، لكن إسراع المقيم البريطاني في أبو شهر بإرسال سفينتين حربيتين، وقيامها بتدمر قرية الدمام مركز تحشد الأمير الثائر قلب موازين القوى ضده، ورغم ذلك قام محمد بن خليفة بتجهيز حملة ومحاصرة الطائف، مما أثار حفيظة بريطانيا التي عارضت هذه الخطوة، وأشارت إليه بالرجوع إلى مدينة المنامة، وهو ما أثار غضبه، فقام بالاتجاه لفتح باب المفاوضات مع حكومة فارس والدولة العثمانية، ظناً منه أنَّه سوف يدفع هذا الخطر الوافد عليه، ويضعف النفوذ البريطاني الذي بدأ يطوقه ويحاول السيطرة على جزر البحرين.[2] وعليه سارع الشاه الفارسي بإرسال ميرزا مهدي خان، ليكون مندوباً عنه في جزر البحرين، وليدفع حاكم البحرين الجزية إلى هذا المعتمد[3] وعليه سارعت بريطانيا بالتدخل، حيث قام المقيم البريطاني جونس بكتابة تقرير إلى سفير بريطانيا في فارس، كي يقدم هذا السفير بدوره احتجاجاً، على قبول الشاه الإيراني فكرة أمير البحرين بإرسال مندوب عنه إلى جزر البحرين ، لكن السفير البريطاني اقترح عدم تقديم مثل هذا الاحتجاج ، لعدم إفساح المجال لتدخل النفوذ الروسي إلى الخليج العربي،

[1] إبراهيم ،صراع الأمراء علاقة نجد بالقوى السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق ،ص176.

[3] لوريمر، دليل الخليج ، مصدر سابق ،ص760.

وتدخل النفوذ الفرنسي في شؤون إمارات الخليج، [1] وعليه أعدَّ تقريراً لوزارة الخارجية البريطانية، والتي بدورها أرسلته إلى حكومة الهند، وعقد اجتماع في مدينة كلكتا في 28 شباط عام 1861 م، وتداولت الحكومة موضوع البحرين، حتى اتّخذت قراراً ينصُّ بأن تكون جزر البحرين منطقة مستقلة لا علاقة لها بأيَّ دولة تجاورها، وقامت بريطانيا بإرسال أربعة سفن نحو المنامة وحاصرتها مدة من الزمن، ما أجبر محمد بن خليفة للخروج للمقيم البريطاني، وجرى حوار بين الطرفين رفضت فيه جميع احتجاجات محمد بن خليفة، ونتيجة احتدام الموقف بين الطرفين قام المقيم البريطاني بأمر سفنه بإطلاق النار على قلعة أبي ماهر في جزيرة المحرق.[2] الأمر الذي أجبر محمد بن خليفة للرضوخ لمطالب المقيم البريطاني، والتي نصّت على إخراج المندوب الفارسي والعثماني من جزيرة البحرين وبالفعل تمَّ ذلك، وأنَّ محمد بن خليفة ملزم على أن يوقع على المعاهدة ويعترف بالمعاهدات السابقة، وأنَّ إمارة البحرين قائمة بذاتها لا تتعلق بأحد من جيرانها، وليست تابعة لأي دولة من الدول المجاورة، وأن يعترف بجميع المعاهدات التي عقدتها إمارة البحرين مع الدول البريطانية ، وعدم اشتراكه بأعمال القرصنة وعدم اتّخاذه الخيار بأي عمل عدائي دون صدور قرار المقيم البريطاني فيها، مع إطلاق يد الرعايا البريطانيين في جزيرة البحرين وإجراء التجارة فيها دون قيد أو شرط وهم أحرار في ذلك، ولكن يطبق عليهم النظام الجمركي الذي لا يزيد عن نسبة 5 % من قيمة البضائع، ويحق للرعايا البريطانيين ما يحق لأهل البلاد بخصوص بالامتيازات .[3]

6: مُجمل الأوضاع السياسيّة في الكويت :

[1] العبيدي، خضر نعمان ،البحرين من إمارات الخليج العربي، مطبعة العارف،بغداد ،ط1,1969،ص47.
[2] العبيدي، البحرين من إمارات الخليج العربي، مرجع سابق،ص47.
[3] لوريمر ،دليل الخليج ،مصدر سابق ،ص786.

كان التحرر من التبعية العثمانية من الأسس السائدة في سياسة الكويت منذ تأسيسها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على الرغم من أنَّ الكويت كانت أقرب الإمارات العربية لممتلكات الدول العثمانيّة في أقصى شمال شرق الجزيرة العربية، إلاّ أنّه ليس هناك ما يُثبت وجود أي نوع من التبعية الرسميّة،إلاّ أنَّ المستوطنين الأوائل لم يجدوا مناصاً من تأمين مركزهم بالاعتراف بشيء من الولاء للسلطان العثماني، الذي كانت له السيّادة الروحيّة على مناطق الجزيرة العربيّة على نحو ما كان يحظى به في مناطق الوطن العربي الأخرى، حيث كانت سياسة الكويت تعمل في اتجاهين الأول: الوقوف في وجه الدولة العثمانية في الأمور التي تمس استقلالها وسيادتها، وهذا ما نجده في رفض شيوخها لمطالب الولاة العثمانيين الخاصة بتسليم بعض الفارين إلى الكويت والمحميين بشيوخها،[1] والاتجاه الثاني هو مساندة الدولة العثمانية وتدعيم نفوذها في المناطق التابعة لها، عن طريق تقديم المساعدات الممكنة ويتجلى ذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،[2] وقد ظهرت في الكويت العديد من الأسر العربيّة كآل الصباح وآل خليفة، لكن آل الصباح هم الذين برزوا في التاريخ الكويتي، حيث أنّ صباح الأول هو مؤسس هذه الأسرة، وقد تتالى أبناؤه من بعده يتوارثون الحكم، وقد اتّسمت سياسة الكويت الخارجيّة وعلاقاتها بالقوى الإقليميّة والدوليّة خلال فترة بحثنا، والمتوافقة مع فترة حكم جابر الأول بن عبد الله بين عامي 1814–1859م، بالسلم وحرصت على الالتزام به والمحافظة عليه، وتمسّكت بالحياد وعدم التورط في العداء مع القوى المحليّة أو الانحياز مع قوى ضد أخرى، ولم تدخل الحرب إلا دفاعاً عن نفسها، ومثال ذلك عندما تعرضت لحملة قام بها بندر السعدون لغزو الكويت عام 1844م.[3]

[1] الأعظمي ،وليد جمدي ،الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960،رياض الريس للنشر والكتب ،لندن ،ط1، 1991،ص109.

[2] العيدروس ،محمد حسن ،تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث ،الإمارات ،د.ط، 2002،ص107.

[3] الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، مرجع سابق ،ص59-62.

ولعلَّ الكويت فضّلت طريق السلم مع بندر لتجنب الحرب حفاظاً على تنمية اقتصادها بسبب قلة مواردها الطبيعية ، فركزت على التجارة ،والنقل البحري والبري مع القوى الإقليمية، حتى أصبحت بأوج ازدهارها مع حلول الستينات من القرن التاسع عشر، ومع وفاة جابر بن عبد الله عام 1859م، خلفه في الحكم ابنه صباح الثاني بين عامي 1859–1866م،التي شهدت الكويت في حكمه التقدم والازدهار التجاري، ولم يحدث في عهده حوادث تاريخية مهمة ذات أثر كبير على أمن الكويت واستقراره ، فبرزت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كقوة تجارية بعد نشاط الشركات الأوروبية، وتشكل قوى إقليمية جديدة في شرق الجزيرة العربية مثل : البوسعيد في عمان ، والقواسم والبو فلاح في كل من رأس الخيمة، وأبو ظبي في ساحل عمان، والخليفة في البحرين وبني خالد في الأحساء.[1]

7:الأوضاع السياسيّة في اليمن :

أ- احتلال البريطانيين لعدن عام 1839م :

لقد كانت بريطانيا تراقب تصاعد الأحداث في الجزيرة والتقدم المصري بها الأمر الذي أثار قلقها، ورأت في ذلك تهديداً لمصالحها التجارية والسياسية، فسارعت إلى إنهاء الوجود المصري هنالك، وتأسيس قاعدة تضمن بقاء نفوذها في المنطقة وتوسعه، وتؤمن مصالحها وطريق مواصلاتها للهند، وعليه قامت بالتجهيز لاحتلال عدن التي كانت تحت حكم العبادلة، متخذين من لحج عاصمة لهم،[2] فعملت بريطانيا بداية الأمرعلى إتباع أسلوب الضغط السياسي على سلطان لحج محسن العبدلي، بواسطة ممثلها هينز Hans الذي حذّر زعماء قبائل العبادلة، بأنَّ أية مقاومة ستترتب

[1] العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مرجع سابق ،ص107.
[2] ناجي ،سلطان ،التاريخ العسكري لليمن 1839-1967 دراسة سياسية والأنشطة العسكرية والأوضاع والتغييرات السياسية، دائرة التوحيد المعنوي،صنعاء،ط3، 2004 ،ص21.

عليها زيادة الخسائر في الأرواح.[1] فطلب سلطان لحج مهلة ستة أيام للتفكير، عمل خلالها على جمع السلاح، والتحضير للمقاومة، ووصلت أنباء هذه الأعمال لهينزHans ، عن طريق أحد جواسيسه ويدعى رشيد عبد الله، مما دفع الأول لتوجيه سفنه إلى شواطئ عدن، وفرض السيطرة عليها في حين سارع محسن العبدلي مع أعيانه وحاشيته إلى لحج، وساد بعد ذلك جو من الهدوء بفعل جنوح سلطان لحج والقبائل اليمنية للصلح المؤقت مع بريطانيا .[2]

ب – المقاومة اليمنيّة للاحتلال البريطاني لعدن :

لم يستكن اليمنيون للاحتلال البريطاني الذي انقضَّ على بلادهم واقتنص مدينتهم الفريدة عدن ،التي تُعتبر عين اليمن، وقاموا بالعديد من المحاولات، فالسلطان محسن فضل العبدلي اضطر في بداية الأمر إلى مهادنة البريطانيين، بسبب ضعف قواته عقب احتلال عدن عام 1839 م، لكنّ سرعان ما تنصل من هذا الاتفاق وتحالف مع أحمد بن عبد الله الفضلي سلطان أبين، واتفقا على غزو عدن واسترجاعها من قبضة البريطانيين في 11 تشرين ثاني عام 1839م.[3]

وجهز السلطان مقاتلون زحف بهم تجاه عدن، ووقعت معركة حامية بين الطرفين كان النصر فيها للقوات البريطانية التي ألّحقت خسائر فادحة بقوات السلطان، وقامت بتوجيه أسطولها لحصار ساحل أبين، ومنع السفن التجارية من دخول ميناء شقرة نكاية بالسلطان الفضلي بسبب تحالفه مع سلطان لحج، بل وقاموا بضرب سواحله، كما تنصلوا من ارتباطهم مع سلطان لحج والفضلي، وأوقفوا دفع المرتبات التي كانت تمنح لكل منهما، ولم ييأس سلطان لحج من هزيمته حيث أعاد الكرة بعد أن استرجع قواه مرة ثانية في 11أيار عام 1840م، وهاجم عدن بقوة قوامها أربعة إلى

[1] الشيخ ،رافت الغنيمي ،التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412-1992،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،ط1، 1992،ص175-180.
[2] الشيخ ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412-1992، مرجع سابق،ص175-180.
[3] لارياني،علي بن عبد الله، الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، تح: أمة الملك وإسماعيل قاسم الثور، دار الفكر ،اليمن،د.ط،د.ع،ص213.

خمسة آلاف مقاتل من القبائل، وأعلن قطعه للطريق المؤدية إلى عدن، وشجعه على ذلك ارتباك بريطانيا في المسألة المصرية كما ذكرنا سابقاً، فظنوا أنَّ بريطانيا لم تتمكن من التفرغ لهم، أو أن سفنها غير قادرة على الوصول بسبب موسم الرياح، وقد كانت نتيجة هذه الحركة هزيمتهم هزيمة نكراء بسبب الخيانة وعمليات التجسس لليهود في لحج، وكان ذلك في 4 أذار عام 1840م،[1] ثمَّ أعاد المحاولة في 5 تموزعام 1841م، وشاركه في هذه الحملة أحمد بن عبد الله الفضلي، واتّجهوا على رأس خمسة ألاف مقاتل نحو عدن لطرد البريطانيين منها، وعندما اقتربت هذه القوات من الخندق عند أسوار عدن فاجأتهم النيران المركّزة من مدفعية إحدى السفن البريطانيّة الراسيّة في خليج عدن، [2] مما أدى لانسحاب قوات السلطان وتجمعوا في بير أحمد في شمال خور مكسر، حيث أقاموا حصناً أطلقوا عليه نوبة الشيخ مهدي، واتّخذوه مركزاً للإغارة على قوافل المؤن المتجهة من المناطق الداخلية في الشمال، إلى رأس عدن حيث البريطانيون ، وعليه سارعت بريطانيا لإزاحة العرب من هذا المكان، وتدمير الحصن الذي أقاموه هناك، [1] وجمعت حلفاء لها من القبائل اليمنية المعادية لسلطان لحج، وتقدمت بقوات قوامها ثلاثمائة جندي بريطاني، يرافقهم مائتان من الهنود الذين جندتهم بريطانيا، وقد تمكّنت هذه القوة من تدمير نوبه الشيخ مهدي، ثمَّ زحفت إلى الشيخ عثمان حيث دمرت قلعتها، وفي نفس الوقت التي حدثت فيه هذه العمليات الحربيّة البريّة، كانت سفن الأسطول الهندي البريطاني تقوم بضرب ساحل قبائل الفضلي نتيجة لمساندتهم للعبادلة، كل ذلك أضعف معنويات السلطان العبدلي فطلب الصلح مع بريطانيا، وتعهد بالتزام السلوك الودي معهم في المستقبل، فسافر إلى عدن لهذا الشأن، لكنّه لم يتفق مع بريطانيا، لأنّها اشترطت عليه إبقاء اثنين من أولاده كرهينة لتأكيد حسن نواياه، وأخذ يعدُّ العِدّة لقتال البريطانيين.[3] لكن السلطان

[1] لارياني، الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، ص213.
[2] حسين ،عبد الله العمري ،مئة عام من تاريخ اليمن الحديث 1747-1848، المكتبة العلمية ،دمشق،د.ط،1984،ص233.
[3] لارياني،الموقف اليمني من الحكم العثماني،ص215.

الفضلي هذه المرة تخلى عن دعمه بسبب الأضرار التي لحقت به، كما أنَّ هينز Hans كرس جهوده لفضّ التحالف عن السلطان العبدلي، وطالب حكومة بومباي بمنح شيوخ القبائل باستثناء السلطان محسن رواتب مالية ليؤكد لهم تقدير البريطانيين لموقفهم ،[1] فردَّ السلطان بفرض ضرائب على المؤن والبضائع التي كانت تصل إلى عدن عبر بلاده فساد جو من التوتر بين الطرفين، ولكن محسن العبدلي بعد أن رأى تخلي حلفاؤه عنه، وصعوبة موقفه مع بريطانيا، اتّجه إلى عدن في شباط عام 1843م، وعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع المقيم السياسي في 11 شباط، واتّفق معه على أن يعيد الأرضي والثروات التي نُهبت من الشيخ حسن الخطيب وكيل البريطانيين السابق في لحج، والتزامه بحماية التجارة والمحافظة على سلامة الطرق الداخلية، وقد جُدّدَت هذه الاتفاقية في شباط عام 1844م، حيث تعهد الطرفان بالمحافظة على الاتفاق السابق وظلَّ الهدوء يسود المنطقة حتى عام 1845م.

1845م،[2] وبعد وفاة **محسن العبدلي**[3] خلفه ابنه السلطان أحمد العبدلي.[4] أدرك أحمد فضل العبدلي حجم التفوق البريطاني عليهم، فلجأ للصلح مع بريطانيا أيضاً، ولكنّه لم يستمر بالحكم لفترة طويلة إذ سرعان ما توفي بمرض الجدري في 18 كانون ثاني عام 1849م، وخلفه أخوه السلطان محسن الذي تحالف أيضاً مع بريطانيا حيث عقد هينز معه معاهدة في 7 آيارعام 1849م، وصدقت في 31 تشرين أول من العام نفسه، وكان هدفها منها الحصول على فوائد تجارية بالطرق

[1] حسين ، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث 1747-1848، مرجع سابق،ص233.
[2] أباظة،فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن 1872-1918،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،د.ط ،1986،ص111.
[3] محسن بن فضل العبدلي **:**من سلاطين لحج وعدن تنازل له السلطان أحمد بن عبد الكريم عن الحكم بعد أن مرض ،تولى الحكم عام 1827م وفي أيامه كانت فتنة تركجة بيلمز،الذي حاول احتلال عدن ،وانتهى أمره باللجوء إلى مركب إنكليزي حمله إلى الهند ،في أيامه قام بعض الأعراب بسرقة سفينة للإنكليز الذين طالبوا محسن التعويض عنها أو ردّ البضائع فرفض ذلك مما أدّى لنشوب معركة نتج عنها احتلال عدن عام 1839. الزركلي،خير الدين، الأعلام، ج1، دار العلم للملايين ،بيروت،ط1، 1999،ص289.

الودية، لكنّ هذا الهدوء لم يستمر طويلاً، حيث قام الشريف إسماعيل بن الحسين بحركة مناوئة ضد البريطانيين في عدن، واصطدم الطرفين في 10 أب عام 1846م، وقامت المدفعية البريطانية بضرب قوات الشريف وألحقت بهم الخسائر الفادحة، وترافق ذلك مع انتشار وباء الكوليرا والطاعون فانّهارت مقاومة الشريف، ولجأ لأبين برفقة السلطان أحمد الفضلي، وطلب العون من إمام صنعاء، لكنّه لم ينجده، و في 12 أب عام 1848م قتل الشريف إسماعيل بيد بدوي من أهالي أبين، لتنتهي بذلك ثورته.[1]

الخاتمة :

نستنتج مما سبق الدور البارز والمهم للدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية وولاياتها ، وكيف كان لهم أثر في توجيه مسار الأحداث السياسية وكيف كانت الولايات العثمانية مسرح للتنافس فيما بينها ،ويظهر الدور الجلي لبريطانيا ضمن هذا الميدان حيث استطاعت حسم المسألة المصرية بما يخدم مصالحها ووقفت في وجه الأطماع الفرنسية، كما استطاعت وقف الزحف الروسي تجاه الشرق ،وتمكنت بالتعاون مع النمسا من هزيمتها في مسألة حرب القرم بين عامي 1854–1856 م وإنهاءها بموجب مؤتمر باريس عام 1856م والذي كانت قراراته الظاهرية تصب في مصلحة الدولة العثمانية وسيادتها ،لكن الواقع كان مخالف لذلك ،كما أنها عملت على تغذية الحروب الطائفية واستخدامها ذريعة للتدخل في شؤون الدولة وولاياتها ،كما أنها استطاعت في ولاية بغداد من توجيه مسار الأحداث ووطدت علاقاتها مع ولاتها في مختلف الأزمنة وساهمت في عزل كل من لا يسهل مصالحها ،وكان لها أثر فعال في مجريات حادثة كربلاء عام 1843م ،وكذلك في مسار الأحداث في الجزيرة العربية حيث ساهمت بحدوث القلاقل والفتن في المنطقة وانقسام أهلها على أنفسهم لتتخذ من ذلك ذريعة للتدخل وفرضها للقرارات السياسية بما يناسب مصالحها مثال

[1] لارياني ، الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، مرجع سابق،ص219.

ذلك حادثة جدة عام 1858 م والنزعات المحلية لإمارات الساحل العماني وعمان وعلاقاتها السياسية والأحداث السياسية لها مع المناطق المجاورة ،وكذلك تدخلها في الخلافات المحلية في البحرين وإخضاع محمد بن خليفة لشروطها ومعاهداتها ،وقيامها باحتلال عدن عام 1839م وتوطيد نفوذها في اليمن ،وإخضاع حكام العبادلة وربطهم تجارية معها.

الاستنتاجات :

1- أنَّ السبب الرئيس الذي ساهم في تدخل بريطانيا في الولايات العثمانية هو الحاجة لها في توطيد نفوذها وهو ما حدث في عهد جميع الولاة العثمانيين على بغداد وعلى الجزيرة .

2- أن بريطانيا عملت على استخدام النعرات الطائفية والنزاع العشائري لبقاء حالة الفوضى وهو ما يبرر تدخلها الدائم في شؤون الولايات .

3- كيف استطاعت بريطانيا كسب ود الحاكم العماني وتأييده في استقلاله ومد نفوذه لشرق أفريقيا تمهيداً لرحلة طويلة من المعاهدات والامتيازات التجارية .

4- أن فرنسا رغم محاولاتها الدائمة لتتبع التحرك البريطاني لم تستطع مزاحمة النفوذ البريطاني والقوة البريطانية التي كانت الرائدة والسبّاقة في الميدان السياسي والاقتصادي والتجاري.

قائمة المصادر:

1. لوريمر،ج.ج، دليل الخليج ،قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة ،د.ط، أربعة عشر جزءاً ،ج3، د.ع.

قائمة المراجع:

1. أباظة،فاروق عثمان، الحكم العثماني في اليمن 1872–1918،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،د.ط ،1986.
2. إبراهيم ،عبد العزيزعبد الغني ،علاقة ساحل عمان ببريطانيا –دراسة وثائقية ،دار الملك عبد العزيز ،الرياض،د.ط،1982
3. إبراهيم ،عبد العزيز عبد الغني ،بريطانيا وإمارات الساحل العماني ،دار الحرية للطباعة ،بغداد ،د.ط، 1978،.
4. إبراهيم ،عبد العزيز عبد الغني ،صراع الأمراء علاقة نجد بالقوى السياسية في الخليج العربي 1800–1870 دراسة وثائقية ،دار الساقي ،بيروت ،ط3، 1999.
5. أبو جبل ،كاميليا، ومحمد ،نجاح، تاريخ الجزيرة العربية المعاصر جامعة دمشق ،دمشق،ط4، 2007.
6. أبو علية، عبد الفتاح حسن ،تاريخ الدولة السعودية الثانية 1256–1309هـ –1840–1891،دار المريخ للنشر ،الرياض ،ط4، د.ع .
7. الأعظمي ،وليد جمدي ،الكويت في الوثائق البريطانية 1752–1960،رياض الريس للنشر والكتب ،لندن ،ط1، 1991.
8. الآلوسي ، محمود شكري، تاريخ نجد ،تح: محمد بهجة الأثري ،دار الوراق ،بغداد ،ط1، 2007 .
9. ثامر عبد الحسن ،موسوعة العشائر العراقية ،مكتبة الصفا والمروي ،لندن،ج4، د.ط.
10. حسين ،عبد الله العمري ،مئة عام من تاريخ اليمن الحديث 1747–1848، المكتبة العلمية ،دمشق،د.ط،1984..
11. الحسني، عبد الرزاق، تسخير كربلاء في واقعة الوالي نجيب باشا عام 1842، مطبعة دار الكتب، بيروت ،د.ط، 1978 .

12. دحلان ،أحمد بن زيني ،خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام من زمن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا الحالي ،تح: أبوعبد الله محمد ورأفت عبد العزيز ،مطبوعات أرض الحرمين ،د.م،د.ع.

13. دحلان أحمد بن زيني، تاريخ أشراف الحجاز 1840-1882م،تح: محمد أمين توفيق ،دار الساقي ،بيروت ،ط1، 1993.

14. الدروبي ،إبراهيم ،البغداديون ،أخبارهم ومجالسهم ،مطبعة الرابطة، بغداد ،ط1، 1958.

15. الريحاني ،أمين ،نجد الحديثة وملحقاته ،المطبعة العلمية ليوسف صادر ،بيروت ،ط1، 1928،

16. الصالحي ،عصاد خليل محمد إبراهيم ،السياسة البريطانية في الخليج العربي الأهداف والنتائج 1600-1843،كلية الآداب جامعة العراق ،بغداد ، د.ط، د.ع.

17. سعيد ،أمين ،تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل 1158-1307هـ،دار الكاتب العربي ،السعودية ،ط1،د.ع.

18. السيد ،نوفل ،الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ،دار الثقافة العربية ،بيروت ،د.ط،1970 .

19. الشيخ ،رافت الغنيمي ،التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412-1992،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،القاهرة ،ط1، 1992.

20. الشيخ ،رافت الغنيمي ،التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412-1992.

21. طقوش ،محمد سهيل ،تاريخ العراق الحديث والمعاصر ،دار النفائس ،بيروت ،ط1، 2015.

22. عبد الله، إيناس سعدي ،تاريخ العراق الحديث، دار مكتبة عدنان،بغداد،ط1، 2014.

23. العبيدي، خضر نعمان ،البحرين من إمارات الخليج العربي، مطبعة العارف،بغداد ،1969 .
24. العقاد ،صلاح ،التيارات السياسية في الخليج العربي ،دار العلم للملايين ،القاهرة ، د.ط، 1965.
25. العيدروس ،محمد حسن ،تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث ،الإمارات،د.ط، 2002.
26. العيدروس ،محمد حسن ،السياسية الإدارية في سنجق الأحساء العثماني ،دار المتنبي للطباعة والنشر ، د.م ،د.ع .
27. القحطاني، عبد القادر حمود، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة، الدوحة ،ط1، 2008.
28. قورشون ،زكريا ،العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني 1745–1914م،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،ط1، 2005.
29. الكليدار، عبد الجواد، تاريخ كربلاء الحسين عليه السلام ، المكتبة الحيدرية ،النجف ، د.ط،د.ع.
30. لارياني،علي بن عبد الله، الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني، تح: أمة الملك وإسماعيل قاسم الثور، دار الفكر ،اليمن،د.ط،د.ع،ص213.
31. معروف ، أوغلو سنان، العراق في الوثائق العثمانية الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، ط1 ،2006 .
32. معلوف ،لويس وتوتل فردينان ،المنجد في اللغة ،بيروت ،المطبعة الكاثوليكة ،ط1، 1908م.

33. مكاري – نجلاء وصهيب–يحيى وبدوي – تامر ، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مر: فاطمة الصمادي وعادل عبد الله ،مركز صناعة الفكر ،بيروت ،ط1، 2015.

34. ناجي ،سلطان ،التاريخ العسكري لليمن 1839–1967 دراسة سياسية والأنشطة العسكرية والأوضاع والتغييرات السياسية، دائرة التوحيد المعنوي،صنعاء،ط3، 2004 .

35. النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869–1917 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط2 ، 2001.

36. نوار ،عبد العزيز سليمان ،تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،القاهرة ، د.ط ،1968.

37. نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث 1600–1914م ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، 1968.

38. نوار ، عبد العزيز سليمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت، د.ط، جزأين ،ج1، 1971. نورس علاء موسى كاظم ، العراق في العهد العثماني ، دراسات في العلاقات السياسية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ،د.ط، 1979.

39. يوسف ،عماد عبد العزيز، الحجاز في العهد العثماني 1876–1918،شركة الوراق للنشر ،بغداد ،ط1،د.ع.

40. رسائل الماجستير والدكتوراه :

41. دهيش، نعمة عبد الله ،عهد الإمام محمد بن سعود (1726–1765)بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ، 2000.

42. رخاوي ،راضية ، التنافس الإنجليزي –الالماني في العراق 1871–1918 ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،جامعة جيلالي بونعامة ،العراق.
43. السعيد ،دلال محمد سليمان ،الإمام تركي بن عبد الله آل سعود 1233–1249هـ ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة.
44. السعيد ،دلال محمد سليمان ،علاقات الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج ،رسالة ماجستير أعدت لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث ، جامعة أم القرى، السعودية، 2008–2009.
45. السعيد ،دلال محمد سليمان ،علاقات الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج ،رسالة ماجستير أعدت لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث ، جامعة أم القرى، السعودية، 2008–2009.

المصادر والمراجع المعربة :

1. أولسك ، روبرت دبيلو ، حصار الموصل والعلاقات العثمانية – الفارسية 1718–1843 ، تر: عبد الرحمن بن الحاج، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ، ط1 ، 1983.
2. ريمون ،أندريه ،المدن الكبرى في العهد العثماني ،تر: لطيف فروج ، دار الفكر للدراسات ،القاهرة ،د.ط، د.ع.
3. قايا، ديلك ،كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية (1840–1876)،تر: حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران ،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،ط1، 2008 .

4. لوريمر ،ردودولف ،السيد سعيد بن سلطان وسيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار، تر: عبد المجيد حسيب القيسي ،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،ط2، 1988 .
5. لونكريك، ستيفن همسلي أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، تر: جعفر الخياط ، د.د، بغداد، ط4، 1968.
6. مايلز، الخليج العربي بلدانه وقبائله، تر: محمد أمين عبد الله ،المطبعة المركزية ،عمان ،ط3، 1978.

المقالات:

1. العنقري، حمد بن عبد الله ،اتفاقية البريمي بين الدولة السعودية الثانية وسلطنة مسقط وعمان 1853،دار الملك عبد العزيز، الرياض،ع 3، د.ع.
2. الحمداني ،صبري ف أبو علبة ،عبد الفتاح حسن ،دراسة تاريخية لموقف الأحساء من استراتيجية الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين د.د، دون عدد، د.ع.
3. الحمداني،الاهتمام البريطاني في الخليج العربي ودور برسي كوكس في تطوره حتى عام 1915،الجامعة المستنصرية ،د.ع ،د.ع.
4. نوار، عبد العزيز سليمان ، دور العراق العثماني في حرب القرم ، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، مج13،دون عدد ،1967.
5. عامر، محمود علي ،المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ،العدد، 117-118، 2012.
6. نوار ،عبد العزيز نوار، مصر والخليج العربي في القرن 19، مجلة الهلال المصرية، ع 11،نوفمبر ،1994.

7. أبو علبة ،عبد الفتاح حسن ،دراسة تاريخية لموقف الأحساء من استراتيجية الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين د.د، دون عدد، د.ع.

المعاجم:

1- جرجي ،مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،جزأين ،ج1، 2012.

2- الزركلي،خير الدين، الأعلام، ج1، دار العلم للملايين ،بيروت،ط1، 1999.

3- الشهابي ،قتيبة ،معجم ألقاب أرباب السلطان في الدولة الإسلامية، منشورات وزارة الثقافة ،دمشق ،1995.

4- موستراس ،المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، عربة عصام الشحادات ،دار ابن حزم ،بيروت ،ط1،ج1، 2002.

5- عبد الله بن محمد بن خميس ،المعجم الجغرافي للملكة العربية السعودية ،معجم اليمامة ،مطابع الفرزدق السياسية ،الرياض ،ط2، جزأين ،ج1، 1980.

الموسوعات :

1-الموسوعة الميسرة، إشراف: محمد شفيق غربال ،المكتبة العصرية ، بيروت ،مج1،ط3،جزأين ،ج1، 2009.